

وزارة التخطيط والتعاون الانمائي  
دائرة التخطيط الزراعي

خطة تنمية القطاع الزراعي  
اعداد

اللجنة الفنية لخطة التنمية الوطنية 2010-2014  
في القطاع الزراعي

## المقدمة

يتسم النشاط الزراعي بسمات وخصائص عديدة تميزه عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى ، يمكن أجمالها بالاتي :-

1. الحساسية العالية للظروف الطبيعية
2. الطبيعة الموسمية والبيولوجية
  - أ- لكل مجموعة من المحاصيل الزراعية موسمها الملائم
  - ب- دورة الانتاج , (المدة المحصورة بين بدء العملية الانتاجية والحصول على الناتج النهائي) تجعل مهمة نمو الانتاج عبر الزمن صعبة
  - ت- مصادر النمو تعتمد على مصدرين:
    - اولا- التوسع الافقي
    - ثانيا- التوسع العمودي
3. الطبيعة البيئية للانتاج الزراعي

من هذا يتضح ان تنمية القطاع الزراعي وبالتالي تحسين كمية ونوعية الانتاج لا بد وان تضع بالاعتبار الامور اعلاه .
4. الادارة المزرعية

## اولا - الاستراتيجيات السابقة

1. لقد استهدفت جميع الاستراتيجيات السابقة منذ مطلع القرن الماضي ولوقتنا الحاضر تحقيق نسبة عالية من الامن الغذائي الا ان ذلك لم يتحقق وخاصة في الفترة الممتدة من نهاية الثمانينات ولحد الان لاسباب المعروفة من حروب وحصار وظروف امنية واقتصادية . ان استراتيجية الري منذ بداية القرن الماضي كانت مبنية على اساس درء خطر الفيضان وتوزيع المياه اذ تم انشاء مفاصل مهمة من البنى التحتية للسيطرة على المياه : منظومة سدات الكوت , سامراء ,الثرثار , سدة الرمادي والحبانية , منظومة سدة الهندية , سدة دبس سد ديالى ,سدة الفلوجة ,سدات الفرات الاوسط على شطي الشامية والكوفة واخيرا سدة العمارة وغيرها وبدء التفكير باتشاء السدود والخزانات نهاية الخمسينات لاستيعاب الفيضانات وخزن المياه واعادة تنظيم اطلاقها اضافة الى انتاج الكهرباء كنتاج ثانوي حيث تم تنفيذ سدي دوكان ودريندخان في الخمسينات واضيف سدي الموصل على نهر دجلة وحديثة على الفرات منتصف الثمانينات وتطوير منظومة الثرثار وكذلك سد العظيم نهاية التسعينات وتوقف العمل في سدود مثل بخمة وبادوش ومكحول لاسباب مختلفة ,كما باشرت الدولة في السبعينات على مدى واسع انشاء شبكات الري والبزل لتحسين الانتاج الزراعي ومن ثم الدخول في استصلاح الاراضي ولكن احتكار الدولة لادارة المياه ونظام الري السيحي وقلة شبكات الري المبطنة ومجانبة استخدام المياه ادى الى عدم مشاركة المستفيدين وتحملهم مسؤولية الادارة والصيانة التي تسببت في هدر كبير في استهلاك المياه وتردي الصيانة لقد اضاف , تفتت الملكية نتيجة قوانين الاصلاح الزراعي ونظام الارث , مشاكل في الزراعة والارواءان تفتت المساحات الزراعية الكبيرة يجعل الانتقال الى الري الممكن كالري بالرش صعبا و مكلفا مقارنة مع استخدام الري السطحي التقليدي وكذلك ادى التفتت الى ارتفاع كلف الانتاج والخدمات , وبالرغم من ان نظام الدولة كان مبني على

اساس الملكية العامة لوسائل الانتاج في فترة السبعينات الا انه كان هناك دعم للقطاع الخاص وكانت فترة جيدة للزراعة العراقية ويمكن الاستفادة من تجربة السبعينات بريادية القطاع العام ومشاركته للقطاع الخاص خلال الفترة الانتقالية القادمة , شهدت هذه الفترة وبداية الثمانينات طموحا لتحقيق اهدافا للتنمية الريفية مثل الكهرباء الريفية والاسكان الريفي وتوفير الخدمات في قرى منتخبة ادى تعثرها وعدم استمرارها الى تدهور الريف وتسبب في الهجرة الى المدن . تم انجاز مشاريع للري والبزل واستصلاح حوالي مليوني دونم بمواصفات قياسية عالية في جميع مناطق العراق غير ان عدم

### جدول رقم (1) الطاقة الخزنبة السدود والخزانات في العراق

اسم السد	النهر	الخرن بالمنسوب الاعتيادي (مليار م3)	الطاقة المشيدة للمحطة الكهرومائية (ميكاواط)
سد الموصل	دجلة	11,11	750 السد الرئيسي 60 السد التنظيمي 200 الخزن بالضخ
سد دوكان	الزاب الصغير	6,8	400
سد دربندخان	ديالى	3,00	240
سد حميرين	ديالى	2,45	50
سد حديثة	الفرات	8,28	660
سد دهوك	روبار دهوك	0,047	-
سد العظيم	نهر العظيم	1,5	27(العمل جاري في تنفيذ المحطة)
خزان الثرثار	دجلة	* 85,39	الخرن الكلي منها ( <u>35,81</u> مليار م3 ) خزن ميت كما يجري تشغيل الخزان وفق برامج محددة لعلاقة ذلك بتحقيق نوعية معينة من الملوحة في دجلة والفرات اضافة الى درء اخطار الفيضان .
خزان الحبانية	الفرات	3,31	
المجموع عدا الثرثار		33.14	

المصدر وزارة الموارد المائية

الاستمرار في تنفيذ برامج الاستصلاح المتكامل من جهة واهمال اعمال الصيانة التخصصية من جهة اخرى ادى الى تدهور وضياح الاراضي المستصلحة والشيء نفسه ينسحب على عدم الاستثمار الجدي للمياه الجوفية ولاسيما في المناطق المتوفر فيها خزين متجدد واراضي خصبة . ان اسلوب الري السطحي يستخدم على نحو واسع وبنسبة اكثر من 95% من المساحات المروية ترافقه عدم تطبيق الاساليب العلمية الصحيحة في الري السطحي وان اقل من 5% من المساحات المروية مغطاة بنظم الري بالرش والتنقيط جزء كبير من هذه المساحات تروى اعتمادا على المياه الجوفية و اكثر من نصف هذه المساحات تعاني من مشاكل تشغيلية ونقص قطع الغيار والوقود ومشاكل اخرى .

ان انخفاض تكلفة اتاحة مياه الري أو تكاليف ضخها ادى الى التقليل من اهميتها كعامل اقتصادي هام من عوامل الانتاج الزراعي وتسبب في الاسراف في استعمال المياه وعدم ترشيد الاستهلاك حيث مازالت تكلفة اتاحة مياه تتم على اساس المساحة الزراعية بغض النظر عن كمية المياه التي يتم استهلاكها او عدد الريات او نوع المحصول.

لقد اثر الامتداد الجغرافي الافقي وكبر المساحة المستهدفة , ( تبلغ المساحة التي اجريت لها دراسات فنية 12400 الف دونم من اصل 13240 الف دونم متوفر لها حصة مائية ) التي تخدمها مشاريع الري والبزل المطلوب تنفيذها ادى الى بطئ اضافة اراضي جديدة , (حيث بلغت نسبة المساحة المنجزة في جميع المحافظات 35% نهاية 2008) , بشكل يتناسب مع ما يتدهور من اراضي صالحة للزراعة الذي تقدره وزارة الزراعة بحوالي 100,000دونم سنويا

جدول رقم 2 المساحات المنجزة لغاية نهاية 2008

ت	المحافظة	المساحة المنجزة فيها شبكات ري وبزل(الف دونم )	نسبة المساحة المنجزة ضمن المحافظة %	المساحة المشمولة بالمبازل الحقلية ضمن المساحة المنجزة(الف دونم )
1	ديالى	831	60	436
2	واسط	797	46	610
3	بغداد	495	68	214
4	كركوك	451	54	---
5	بابل	434	32	220
6	صلاح الدين	424	55	---
7	نينوى	247	28	---
8	ذي قار	174	22	16
9	الانبار	133	38	24
10	الديوانية	130	9	64
11	ميسان	73	10	44
12	اربيل	44	15	---
13	كربلاء	26	6	---
14	السليمانية	11	5	---
15	دهوك	13	8	---
16	المتنى	---	---	---
17	البصرة	---	---	---
18	النجف	---	---	---
	المجموع	4283	35	1628

المصدر ورقة عمل المديرية العامة لتنفيذ مشاريع الري والاستصلاح ورشة عمل دائرة التخطيط الزراعي كانون الثاني 2009

بسبب ارتفاع المياه الجوفية والملوحة والتصحر الناتجة عن سوء الإدارة واستخدام نمط تقليدي جانر في الري والزراعة دون اعتماد التكنولوجيا والاساليب الحديثة وضعف الارشاد الزراعي لقلة الترابط بينه وبين البحوث العلمية التطبيقية من جهة , وقلة التنسيق بين المراكز البحثية الاكاديمية والوزارات القطاعية فضلا عن الغاء مؤسسات بحثية مهمة مثل مجلس البحث العلمي ومركز اباء للبحوث الزراعية .

لقد تسببت ادارة الدعم الكبير بشكل غير مدروس لمدخلات الانتاج وقلة حجم النشاط التمويلي والشروط التعجيزية للمصارف وعدم تفعيل آليات تضمن استخدام القرض في مكانه الصحيح ادى كل ذلك الى انخفاض الانتاج مما حدى بالدولة تعويض النقص الحاصل في الانتاج عن طريق الاستيراد وقد ساعد الدعم على تهريب ما تقوم بتجهيزه الدولة من مدخلات باسعار مدعومة.

من جانب آخر لم يشهد تصنيع المنتجات الزراعية تطورا حقيقيا وكانت السمة الاساسية هي ضعف التكامل الزراعي الصناعي .

سياسة الاجور الحكومية السائدة في الوقت الحاضر ادت الى ترك مهنة الزراعة, لاسيما بين الفئات الشابة من القوى العاملة في الريف وكذلك تسببت الشحة المائية ودورة الجفاف الحالية وخاصة في حوضي الفرات ونهر ديال الى المزيد من الهجرة الى المدن. وكانت النتيجة هي عجز كبير في الانتاج المحلي وضعف المساهمة الاقتصادية لهذا القطاع الحيوي والمزيد من التدهور في النظم البيئية

### ستراتيجية الانتاج والتراكيب المحصولية

#### أ- السياسة الانتاجية:-

انصبت السياسة الانتاجية الزراعية في العقود الماضية على محاولة الوصول الى استغلال الموارد المتاحة قدر الامكان وتحقيق تركيبة محصولية مناسبة غير انها عانت من عدم استقرار السياسات الزراعية مما تسبب في عدم تطور الانتاج بشكل يتوازي مع نمو حاجات المجتمع من الغذاء ، واحتياجات الثروة الحيوانية من العلف وحاجة الصناعات الوطنية للمواد الاولية فعلى الرغم من سعة المساحات المزروعة فان الانتاجية بقيت منخفضة بشكل كبير , فالانتاج السنوي للحبوب كان بشكل مستمر اقل بكثير عما هو مطلوب وكان يسد النقص الحاصل بالاستيراد سواء في مرحلة الثمانينات او بعدها ولغاية وقتنا الحاضر . اما النقص في توفير المواد العلفية بسبب صغر المساحات المزروعة بالاعلاف وتوقف الاستيرادات في فترة التسعينات مما ادى الى انخفاض اعداد الحيوانات المزرعية الى النصف تقريبا عما كانت عليه في عام 1989 ، كما ان مشاريع الدواجن تآثرت بنسبة تزيد على (75%) من نشاطها بسبب توقف استيراد الاعلاف المركزة وزيادة اسعار المتوفر منها محليا بشكل كبير مما ادى الى وصول الانتاج الى درجة متدنية جدا .

#### ب - التركيب المحصولي:-

يتركز النشاط الزراعي في العراق في الموسم الشتوي على محصولي الحنطة والشعير بالدرجة الاولى وفي الموسم الصيفي على الخضراوات ومحاصيل الحبوب الصيفية ، بلغ المعدل السنوي للمساحات المزروعة بالمحاصيل الشتوية خلال المدة 1970-1990 بنسبة (77%) من مجمل المساحات المزروعة في البلاد وتبعاً لذلك بلغ المعدل السنوي للمساحات المزروعة بالمحاصيل الصيفية خلال المدة ذاتها بنسبة (23%) من مجمل المساحات المزروعة ، ان محدودية المساحة المزروعة بالمحاصيل الصيفية ترجع الى قلة توفر مياه الارواء في فصل الصيف حيث ينذر سقوط الامطار وينخفض منسوب مياه الارواء ويشح في بعض المناطق. تحتل محاصيل الحبوب الاولية في التركيب المحصولي في العراق ، ويلاحظ ان المساحة المزروعة بالحبوب وكذلك اهميتها النسبية في التركيب المحصولية تميل الى الزيادة بمرور

الزمن، وخاصة خلال التسعينيات بسبب ظروف الحصار ، ففي الوقت الذي بلغت فيه (86.3%) و (86.4%) في السبعينيات والثمانينيات ارتفعت الى (89.9%) في النصف الاول من التسعينيات ، ثم عادت بعد ذلك وانخفضت الى (85.2%) في النصف الثاني من التسعينيات ، وبشكل عام بلغت في التسعينيات (85.7%) .

اما محاصيل الخضر ( بضمنها الابصال والدرنات ) تأتي بالاهمية النسبية الثانية بعد الحبوب ، وقد مالت المساحة المزروعة بالخضراوات وكذلك اهميتها النسبية في التركيب المحصولي الى الزيادة خلال السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات حيث بلغت (8.3%) ، ( 8.9%) و (9.7%) على التوالي اما المحاصيل الزيتية والصناعية فقد انخفضت اهميتها النسبية من (2.3%) في السبعينيات الى (2%) في الثمانينيات ثم عادت وارتفعت اهميتها النسبية حتى بلغت (2.7%) في التسعينيات أما المحاصيل البقولية والمحاصيل العلفية فنلاحظ انخفاض اهميتها النسبية في التركيب المحصولي بمرور الزمن حيث بلغت في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات (3.1%) و (2.7%) و (2.4%) على التوالي.

## 2. السياسات الاقتصادية

### أ- السياسات السعرية والتسويقية

لعل اهم ما مايؤثر على الانتاج الزراعي هي السياسة السعرية التي هي جزء لايتجزء من السياسة الاقتصادية للبلد فالدعم الكبير الموجه الى مدخلات الانتاج كان عانقا كبيرا امام التقدم المنشود بل خلق تشوها اقتصاديا كبيرا حيث كانت الاسمدة والمبيدات والبذور الموزعة على الفلاحين تجد نسبة كبيرة منها طريقها الى التهريب خارج البلاد ومرت السياسة السعرية والتسويقية بمراحل مختلفة فكان التسويق الزامي وبلاسعار التي تفرضها الدولة في السبعينات والثمانينات ويطالب الفلاح بتسويق محاصيل الحبوب وفق ماتقرره دوائر الزراعة وفي نهاية الثمانينات تخلت الدولة عن هذا النهج اما في فترة الحصار فقد تم تسعير المحاصيل الاستراتيجية وهي : الحنطة ، الشعير ، الشلب ، الذرة الصفراء ، القطن، زهرة الشمس ، وكانت الدولة مستعدة باستلام الحاصل بالسعر المحدد ويمكن للفلاح التصرف في تسويق حاصله للدولة أو للتجار وبعد احداث 2003 تركت آلية السوق تأخذ دورها تدريجيا عدا المحاصيل الاستراتيجية في تكوين اسعار المنتجات الزراعية ومستلزمات الانتاج ومن ثم تحديد حجم الانتاج الزراعي واتجاهاته وفي العام 2008 تم وضع تسعيرة مجزية لمحصولي الحنطة والشعير والشلب والفلاح حر في تسويق منتجاته.

### ب - السياسات التمويلية

كان المصرف الزراعي والمصارف التجارية الأخرى تقوم بتمويل الفلاحين بأسعار الفائدة الرسمية (18-21%) بقروض إنتاجية قصيرة المدى وقروض لشراء مستلزمات الإنتاج أو لتنفيذ مشاريع زراعية. وتم إنشاء صندوق التنمية في وزارة التخطيط لتمويل مشاريع القطاعات الاقتصادية برأسمال أسمي قدره (50) مليار دينار عراقي و(50) مليون يورو أوروبي لاقرض أصحاب المشاريع الداخلة في برنامج استثماري قصير ومتوسط الأجل لدعم المشاريع القائمة وتشغيل طاقتها الإنتاجية. غير انه لم يتطور القطاع الزراعي بالشكل الذي كان معول عليه بسبب ارتفاع سعر الفائدة من جهة وقصور الاليات المتبعة في الاقراض من جهة اخرى وبعد احداث 2003 تم انشاء صندوق لاقرض الفلاحين وصغار المزارعين برأسمال 25مليار دينار ليساهم في توفير التمويل الميسر ووفق ضمانات مناسبة واخيرا جاءت المبادرة الزراعية للحكومة العراقية في العام 2008 حيث تم انشاء ستة صناديق اراضية متخصصة توفر القروض بدون فوائد للفلاحين والمزارعين في مجالات البستنة والنخيل وادخال المكننة والتكنولوجيا وتنمية الثروة الحيوانية ومشاريع التنمية الزراعية الكبرى وتم تخصيص مبلغ 240 مليون دولار لهذه الصناديق.

### 3 - السياسة البحثية والإرشادية

نهاية التسعينيات وبداية الألفية اعتمدت مجموعة برامج وطنية إيمانية ، التي تستخدم حزمة متكاملة من الأنشطة والفعاليات وتعمل على تبنيها من قبل الفلاحين والمزارعين وكانت اهدافها رفع الانتاجية ونشر التكنولوجيا ونشر اساليب الانتاج الحديث وكانت هذه المشاريع تتمثل في :

- تطوير زراعة الرز زراعة الأصناف الجديدة ذات الإنتاجية العالية ووضع نظام للمكافحة للقضاء على الأدغال المؤثرة على الإنتاج والتي تظهر بعد نمو المحصول وإدخال البقلاء العلفية في الدورة الزراعية المتبعة بزراعة الحنطة والشلب لتحسين خصوبة التربة .
  - تطوير زراعة الحبوب في المناطق الديمة لإدخال أصناف تمتاز بمقاومة جيدة للجفاف واستخدام أفضل السبل في العمليات الزراعية ورسم دورات زراعية خاصة والاستفادة من الأصناف الواعدة التي تلائم المنطقة الديمة كأصناف الحنطة الخشنة .
  - تطوير زراعة القطن
  - تطوير زراعة وإنتاج الطماطة
  - تطوير زراعة الذرة الصفراء والبيضاء : لنشر زراعة العروتين الربيعية والخريفية ورفع معدلات الغلة . ويهدف مشروع تطوير زراعة الذرة البيضاء نشر زراعته لأنه محصول يتحمل الملوحة وإدخاله في الدورة الزراعية مع الحنطة .
  - إعادة تأهيل مشاريع الدواجن : ويهدف إلى إعادة تشغيل مشاريع الدواجن واستخدام 70-75% من مكونات عليقة الدواجن من الإنتاج المحلي لإنتاج لحوم الدواجن وبيض المائدة وتوفير فرص عمل ومساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني .
  - تطوير زراعة المحاصيل الزيتية : للسير بإنتاج الزيوت نحو الاكتفاء الذاتي ويشمل هذا المشروع :
- أ. برنامج تطوير زراعة زهرة الشمس : للتوسع في المساحات المزروعة ورفع غلة الدونم .

ب. برنامج تطوير زراعة فستق الحقل

ج. مشروع الزيتون عالي الزيت

وغيرها من المشاريع مثل مشروع إعداد خرائط التقسيم البيئي الزراعي في العراق ، وتطوير زراعة النخيل ... فضلا عن البرنامج الوطني لنشر تقانات الري الحديث لقد كان من الممكن ان تحقق هذه المشاريع نتائج كبيرة لو توفرت لها الظروف الموضوعية الملائمة وتبني سياسة واضحة بهذا الاتجاه.

ثانيا- مقارنة الاستراتيجيات السابقة واستراتيجية التنمية الوطنية

ان جميع الاستراتيجيات السابقة اعدتها الجهات الحكومية القطاعية دون مشاركة الجهات الاخرى مثل المستثمرين في القطاع الزراعي وبقية المهتمين من باحثين واكاديمين ورافقها ضعف في خطط التطبيق **action plan**

لقد حاولت الوزارات القطاعية وضع استراتيجياتها لتتلائم مع المفاهيم والاتجاهات التي اتت بها استراتيجية التنمية الوطنية ولكن المشكلة الاساسية كانت في قلة التمويلات المرصودة من جهة وتاخر المصادقة على الموازنة وتأثير الظرف الامني وضعف الكفاءة التنفيذية من جهة اخرى ادت الى عدم التمكن من تحقيق كامل اهداف استراتيجية التنمية الوطنية ولا حتى هدف الخطط السنوية .

المبالغ بملايين الدنانير

الوزارة	السنة	التخصيصات المقترحة (NDS)	التخصيصات المقررة في الخطة	نسبة المقر الى NDS	نسبة تنفيذ الخطة للقطاع الزراعي %
المائية الموارد	2009	1800000	439078.989	%24	-----
	2008	1800000	434000	%24	79
	2007	1254000	312220.00	%25	41.4
الزراعة	2007	1320000	58916	% 4.5	
	2008	1200000	95350	%7.9	
	2009	1200000	110400	%9.2	

غير ان المبادرة الزراعية لدولة رئيس الوزراء اضافت دماء جديدة الى جسد القطاع الزراعي حيث عملت مثل مبضع الجراح وازالت اختناقات وفكت عقد كبيرة كما شهدت سنة 2008 افتتاح وتشغيل محطة الضخ الرئيسية للمصب العام في الناصرية وهي الاكبر من نوعها في الشرق الاوسط التي ستجمع المياه المالحة المصب العام والمصبات الرئيسية ويتم ايصالها الى الخليج العربي وايضا في هذا العام تم انشاء ستة صناديق اقراضية متخصصة توفر القروض بدون فوائد للفلاحين والمزارعين في مجالات البستنة والنخيل وادخال المكننة والتكنولوجيا وتنمية الثروة الحيوانية وايضا تمت العودة الى تنفيذ اعمال الاستصلاح المتكامل بما في ذلك المبازل الحقلية المغطاة واعمال التعديل والتسوية في العديد من المشاريع في وسط وجنوب العراق

غير انه لم يحرز تقدم في مجال "التصنيع الزراعي" بمفهومه العام للقطاع الزراعي وضرورته لتنمية هذا القطاع الذي يمتلك إنتاجا كبيرا، متنوعا، يفرض التطور الاستهلاكي نمو صناعات - زراعية لتطویر ومعالجة المنتجات الزراعية بما يتوافق وحاجة البلد وذوق المستهلكين وتطور متطلبات السوق الداخلية والأسواق العالمية وتطور أساليب الإنتاج وقد ادخلت بعض الصناعات التحويلية ضمن برنامج اقراض الصناديق التخصيصية للمبادرة الزراعية

### ثانيا - الواقع الحالي للقطاع الزراعي

#### 1. الاراضي الزراعية

ان مجموع المساحات الاجمالية لاصناف الاراضي 4.3.2.1 ( الصالحة للزراعة ) المروية والديمية تبلغ ( 44.46 ) مليون دونم .والمساحة الاجمالية للاراضي المتاح لها الارواء تبلغ ( 22.86 ) مليون دونم ووفق المنظور الفني و الاقتصادي لها وبالطبع فان تغطية تلك الاراضي بشبكات الري تعتمد على مدى توفر المياه سيما وان هناك خطط واسعة لاستخدام المياه من قبل دول المنبع في ضوء الاستخدام الغير منصف الجاري من قبل الدول المتشاطئة لبحوض الانهر المشتركة .

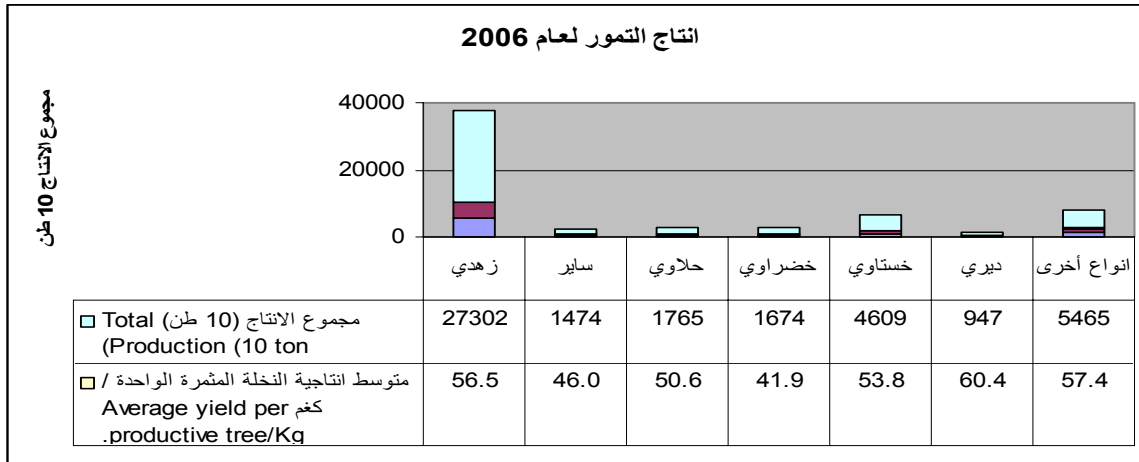
تبلغ مساحة الاراضي المروية 13.240 مليون دونم وتشكل نسبة 58 % من الاراضي القابلة للارواء وهذه نسبة متدنية حيث تقدر منظمة FAO نسبة الاراضي المروية المزروعة في منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا كمعدل 62 % . لقد بلغت المساحات المستصلحة كليا اوجزانياً لغاية 2008 بحدود 4.1 مليون دونم منها حوالي 2 مليون دونم استصلاحا متكاملا .

تأثر قسم كبير من الأراضي بمشكلة التملح والتغدق بالمياه الجوفية وخاصة في المنطقتين الوسطى والجنوبية بسبب سوء أعمال التشغيل والصيانة وانعدام شبكات البزل المتكاملة .

## 2. الانتاج النباتي

تحتل زراعة المحاصيل الحقلية مساحة كبيرة بالإنتاج الزراعي حيث قدرت المساحة بحدود 10 مليون دونم منها 41 % في محافظة نينوى . في حين بلغت المساحة المزروعة بمحاصيل الخضر عام 1997 عدا البطاطة ( 2,487,946 ) دونم .

وتشير الاحصاءات الى تناقص أعداد النخيل من 32 مليون شجرة عام 1960 إلى 16.2 مليون في عام 1989 وتصل انتاجية النخلة الواحدة 54.9 كغم حسب المجموعة الاحصائية لعام 2006 تقريباً . ان حدوث أي تطور عمودي في غلة الدونم الواحد للمحاصيل والفاكهة وان القسم الاعظم من الفلاحين يعتمد على بذور ذات نوعية غير جيدة بحدود 80 % من البذور المزروعة



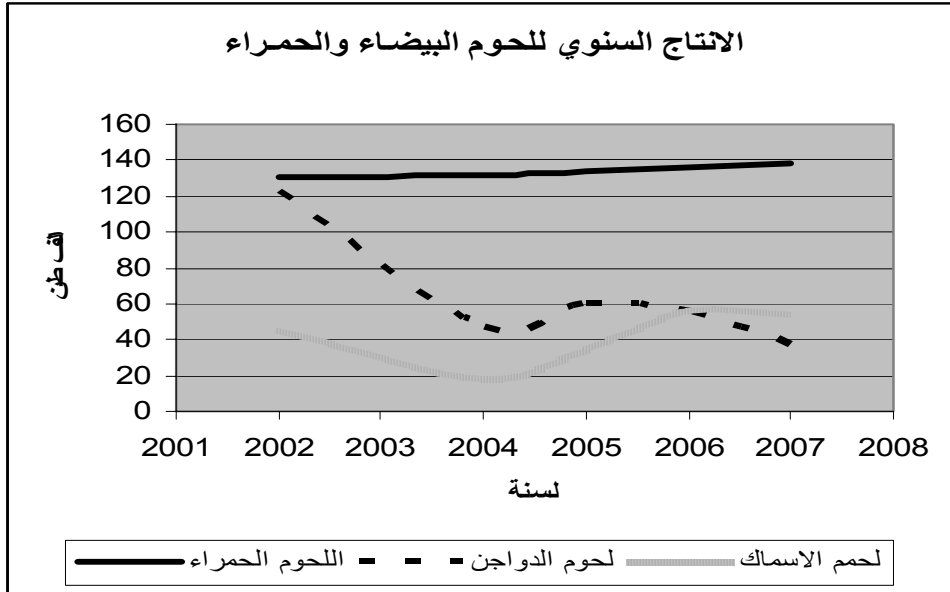
تطور الانتاج والمساحة والغلة للمحاصيل الاستراتيجية للمدة (1990-2008)

السنوات	الحنطة			الشعير			الشلب		
	المساحة المزروعة دونم	الانتاج طن	اجمالي الغلة كغم / دونم	المساحة المزروعة دونم	الانتاج طن	اجمالي الغلة كغم / دونم	المساحة المزروعة دونم	الانتاج طن	اجمالي الغلة كغم / دونم
1990	4782790	1195819	250	7980067	1854316	232	339700	228768	673
1991	10068508	1476400	147	9648336	768451	80	385454	189103	491
1992	4809277	1310743	273	7076538	1353796	191	669533	237295	354
1993	4743656	910971	192	6333283	890465	141	518607	261902	505
1994	5077347	854042	168	5559493	853966	154	651020	382865	588
1995	5701958	1091416	191	4675706	712366	152	657398	312804	476
1996	5569119	1149998	207	4174503	647274	155	436580	282935	648
1997	5498485	946711	172	3999097	429578	107	460956	274255	595
1998	5781990	1474869	255	4186078	629863	151	604747	389475	644
1999	5950744	1101598	185	4186926	282985	68	350761	218484	623
2000	4308141	1040326	242	2306429	192697	84	16803	12398	738
2001	5217911	2219446	425	2217167	712832	322	11252	4900	436
2002	6594945	2589467	392.6	3862130	833437	215.8	216511	193767	895
2003	6854925	2329198	340	4252945	860416	202	122485	81315	663.9
2004	6159223	1832138	297.5	3829236	805445	210.3	351793	250275	711.4
2005	6410663	2228362	347.6	4253284	754437	177.4	428243	308660	720.8
2006	6054103	2286311	377.6	4103966	919307	224	502565	363338	723
2007	6279514	2202777	350.8	4374883	748291	171	497365	392803	789.8
2008	5741162	1254975	218.6	5395037	403999	74.9	339043	248157	731.9

(المصدر الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات)

يتضح من الجدول تذبذب في كافة المؤشرات الواردة حيث بلغ مجموع المساحة المزروعة بالحنطة والشعير حداً الاقصى عام 1991، قرابة عشرين مليون دونم ، (بسبب زراعة الاراضي الحدية بتوجيه من الدولة في حينه ) وانعكاس ذلك سلبياً على الغلة المتحققة في نفس السنة التي وصلت حداً الادنى 147كغم/دونم بالنسبة للحنطة ، وسجلت المساحة المزروعة بنفس المحصول حداً الادنى عام 2000 نتيجة الجفاف ومارافقه من شحة المياه في حين كانت اقصى، غلة متحققة لمحصولي الحنطة والشعير 425 و322كغم / دونم على التوالي في عام 2001 عام 2003 وهكذا بالنسبة لمحصولي الشلب والذرة الصفراء .ان تدني مستويات الغلة المتحققة وتواضع حدودها العليا يعكس مدى الحاجة الى تطوير وسائل الانتاج وتطوير انتاجية عوامله

3. الانتاج الحيواني الانتاج الحيواني ، هو الجزء الاساسي والمكمل لسلة الغذاء والمصدر المهم للمواد الاولية في الصناعة ،



رسم بياني لتطور انتاج اللحوم البيضاء والحمر /المصدر المركزي للجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات

ونلاحظ من الرسم البياني الانحدار الشديد في انتاج لحوم الدواجن بسبب ارتفاع كلف الانتاج خصوصا" الاعلاف ، وعدم القدرة على المنافسة نتيجة اغراق السوق بمنتجات رخيصة وفقدان حلقات مهمة من العملية الانتاجية مثل حقول الاصول في سامراء وعزوف المستثمرين عن تشغيل حقولهم لغياب الدعم المدروس لهذه الصناعة والذي ينسحب ايضا على انتاج بيض المائدة ، اما بالنسبة للثروة السمكية فان التدهور المرهلي واضح حيث تدني إنتاجية الدونم الواحد من الأسماك في المسطحات المائية الداخلية (4 كغم/دونم ) مقارنة ببعض البلدان (50 كغم ) للدونم الواحد ومعدل متوسط عالمي 35 كغم /سنة اما في احواض التربية فتبلغ الانتاجية 500كغم /دونم اما الارتفاع النسبي في انتاج لحوم الاسماك فمرده الى كثرة التجاوزات الحاصلة بانشاء بحيرات واحواض غير مجازة لتربية الاسماك في مختلف انحاء البلاد

،اما اللحوم الحمراء فهي ليست احسن حظا من اللحوم البيضاء فكمية انتاجها بقيت على مستواها دون اي تطور وقد تدهور اعداد الحيوانات المزرعية وتدهور محطات تربية الابقار والاغنام بشكل مستمر .

#### 4. الإيرادات المائية:

اولا- ترتبط الموارد المائية في العراق بدرجة كبيرة بكمية الامطار والثلوج التي تتساقط في احواض الانهر الرئيسية (دجلة وروافده والفرات) وكذلك بسياسة التشغيل للسدود والحزانات المقامة في اعالي الانهر المشتركة في كل من تركيا وسوريا وايران ولاتوجد اتفاقية دولية لقسمة المياه بين العراق وهذه الدول اضافة الى قيام الدول المذكورة بالتوسع بتطوير المشاريع التخزينية والاروائية حيث اثرت في الوقت الحالي سلبا (كما ونوعا) على الواردات الداخلة للاراضي العراقية ويزداد هذا التأثير مستقبلا ويهدد الحياة في وادي الرافدين.

الايادات المائية الى العراق الحالية ونسبتها الى المعدل العام

النهر	الايراد لغاية 2009/6/1 مليار متر مكعب	نسبة % الايراد الى المعدل العام لنفس الفترة
دجلة الرئيسي والزاب الاعلى	15,5	55
الزاب الاسفل	1.59	30
ديالى	1.1	25
الفرات	6.22	43
اجمالي دجلة والفرات	24.41	47

لقد انسحب تاثير شحة الايرادات المائية على الخزين المتحقق في السدود والخزانات العرقية فكان لغاية 2009/6/1 كما ياتي :

الخزين الحي لغاية المناسب الدنيا لتوليد الطاقة 12.61 مليار متر مكعب  
اما العجز في الخزين هو :

9.45 مليار متر مكعب عن 2008/6/1

26.64 مليار متر مكعب عن 2007/6/1

سيكون هناك نقص حاد في الموارد المائية مع تردي نوعية مياه نهر الفرات بعد استكمال تركيا مشاريعها الاروائية وكذلك قيام سوريا بتطوير مشاريعها الاروائية حيث تسعى كل من تركيا وسوريا الى استزراع اكثر من 2,4 مليون هكتار تروى في حوض الفرات وحوالي مليون هكتار تروى في حوض دجلة. وسيترتب على ذلك حصول عجز في ايرادات نهري دجلة والفرات يزيد عن 43 % في العام 2015, لذا تقوم وزارة الموارد المائية بتحديث الموازنة المائية للعراق وعلى ضوء نتائج هذه الدراسة سيتم وضع السياسات الخاصة بادارة واستثمار الموارد المائية والاراضي بالشكل الامثل على الصعيد الداخلي اما على الصعيد الخارجي فانه يتطلب التحرك الدبلوماسي للوصول الى قسمة عادلة للمياه تضمن تقليل الاضرار الناتجة عن شحة المياه وبصورة مكثفة مع الدول المتشاطئة لغرض الحصول على حقوق العراق المائية المكتسبة ضمن اتفاقيات ومعاهدات ثابتة (ستراتيجية) مبنية على حزمة المصالح المشتركة مع هذه الدول

ثانيا - ان ما مر به العراق في السنة المائية الماضية المنتهية في 2008/9/30 كان تجربة مريرة ( اثرت بشكل سلبي على الانتاج الزراعي , المتخلف اصلا, وعلى الثروة الحيوانية بشكل خاص وذلك للأسباب الآتية:

1. الجفاف والظروف المناخية غير المواتية

2. شحة الايرادات في دجلة والفرات وروافدهما

3. مشاكل ادارة وتشغيل بعض السدود

4. ضعف او غياب الارشاد المائي

فضلا عما ذكر اعلاه فان التغيرات المناخية Climate Change التي تعم الكرة الارضية ( من المتوقع ان تشهد منطقتنا بما فيها احواض التغذية , المزيد من الجفاف ) , وعليه يتوجب تبني سياسات مائية مناسبة تتميز بالمرونة وأنظمة إدارة متكاملة كفوة لموارد المياه وخطط طويلة الأمد وتشارك مستخدمي المياه المسؤولية واعتبار الماء سلعة نادرة فان العراق سيواجه تحديات صعبة في المستقبل القريب كما واجهها في العام الماضي .

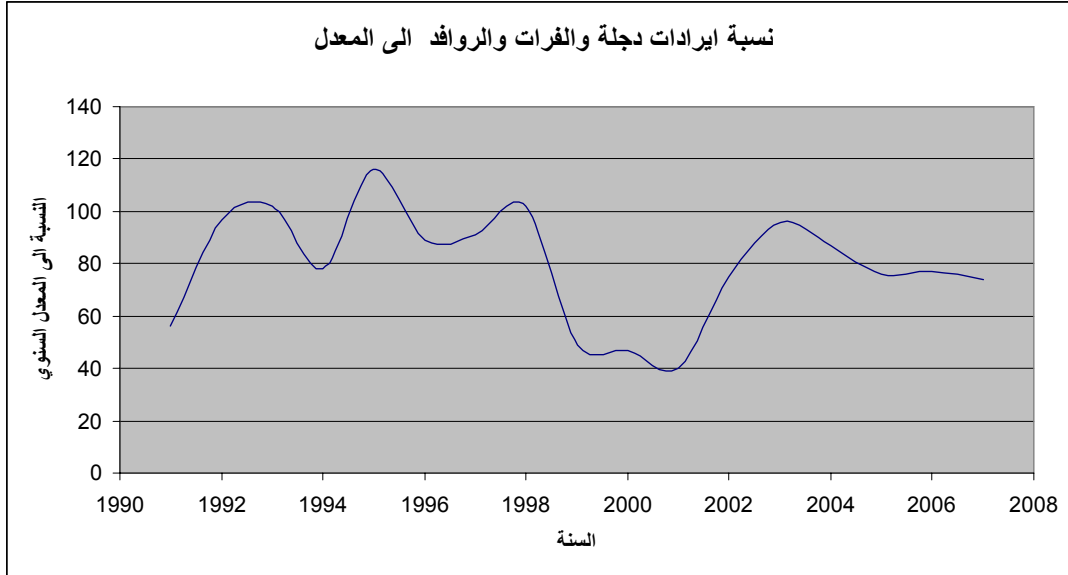
ثالثا- تأثير الموقع الجغرافي :-

يقع العراق في منطقة جافة الى شبه جافة ، المعدل السنوي للامطار لايزيد عن 200 ملم , نصف مساحة العراق تقريبا منطقة صحراوية لايزيد الساقط المطري فيها على 50ملم/السنة و

يستفاد معظم ماتبقى من العراق من تساقط يتراوح بين 150-450 ملم/السنة عدا بعض المناطق الجبلية المحدودة في الشمال الشرقي من العراق التي يصل فيها التساقط الى نحو 1000 ملم / السنة .

رابعا - الواردات المائية المتاحة للنشاط الزراعي

أن الواردات المائية المتاحة للنشاط الزراعي مرهونة بما يجري في دول أعالي النهرين ما لم يتم التوصل الى اتفاق يتيح للعراق المعرفة المسبقة بوارداته المتوقعة وتتصف الموارد المائية المتاحة للعراق بكونها متذبذة من سنة الى اخرى وتدهور نوعياً نتيجة الخزن وبسبب المياه الملوثة المصرفة اليها من مختلف النشاطات الزراعية والصناعية والخدمية واتباع الدول المجاورة سياسة مائية أدت الى الاضرار الكبير بحصة العراق السنوية .



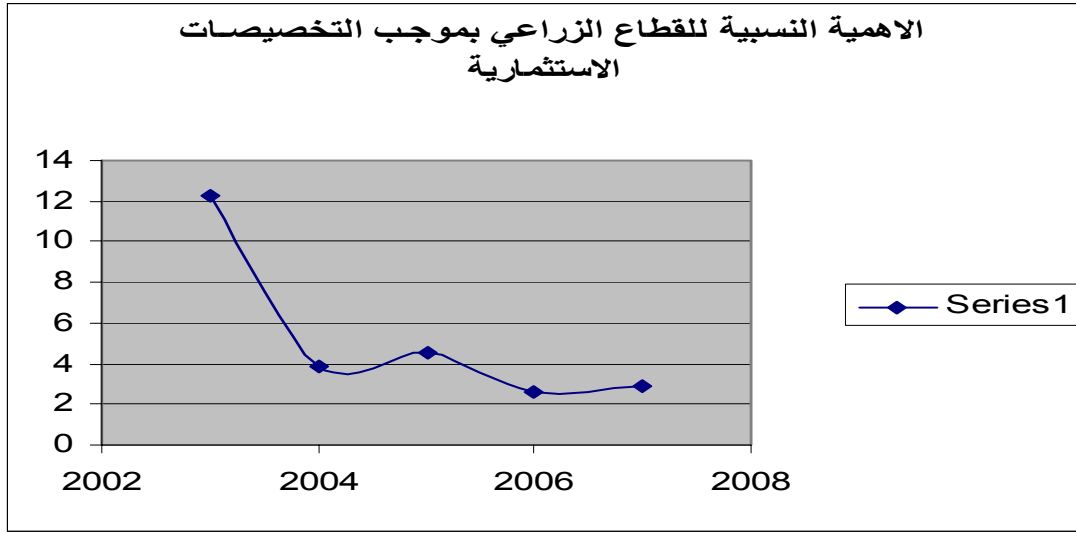
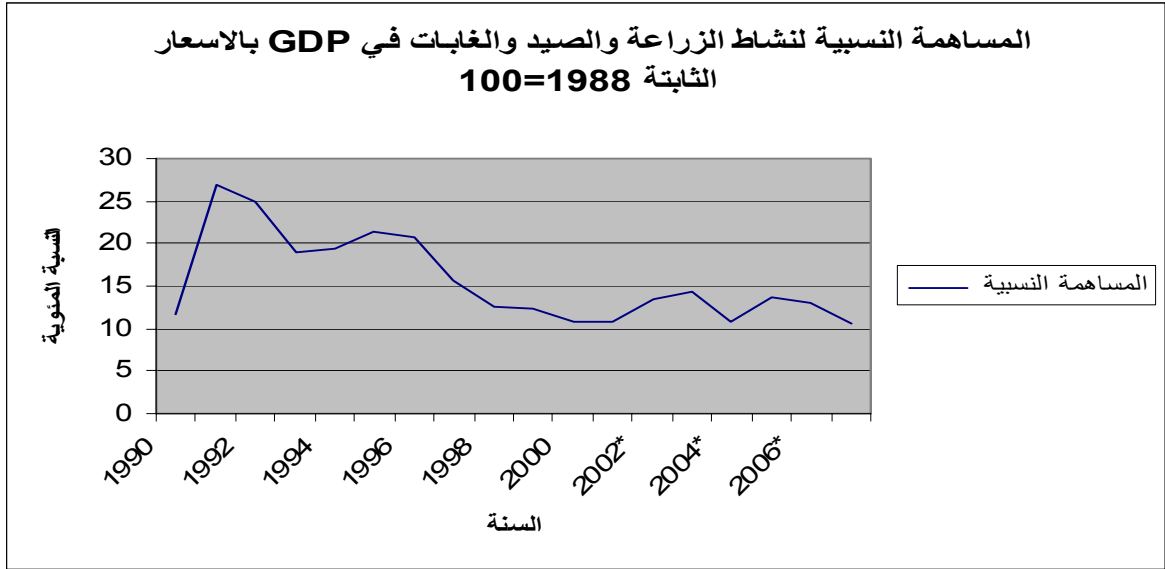
نسبة ايرادات نهر دجلة وروافده و تهر الفرات الى المعدل العام / المصدر وزارة الموارد المائية

##### 5. المؤشرات الاقتصادية

ان مدى تدني المؤشرات الاقتصادية من المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي وحجم الاستثمارات الحكومية وتكوين راسالمال الثابت تعكس مدى التدهور الذي يعانیه القطاع الزراعي فمساهمته بالناتج المحلي الاجمالي بحدود 11% واخذة بالتراجع نتيجة انخفاض مستوى اهميته النسبية في حصته من الاستثمارات الحكومية وتدني نسب الصرف المتحقق منها وبالتالي ما تم تنفيذه من الخطط الاستثمارية

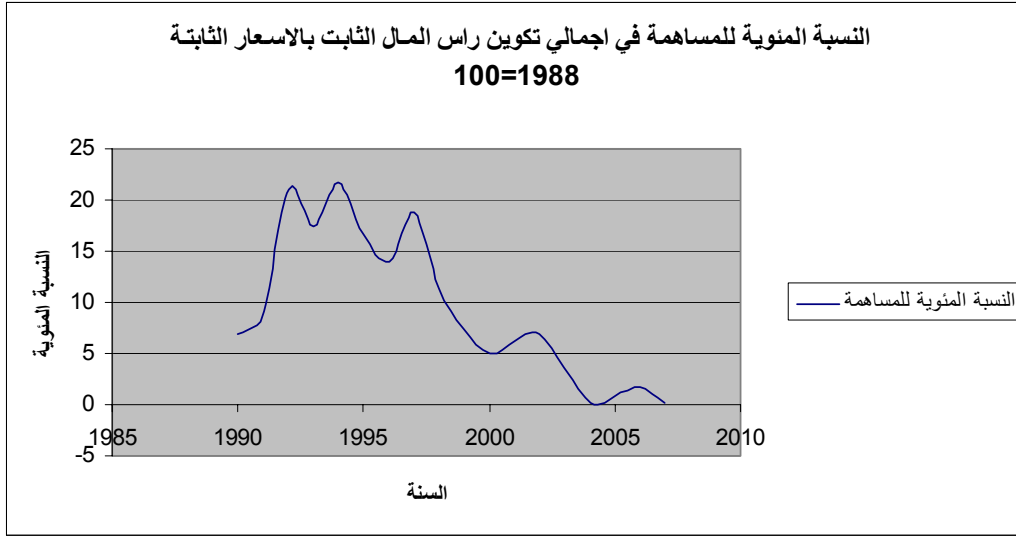
##### اجمالي تكوين رأس المال الثابت في النشاط الزراعي

الذي يعبر عن قيمة الاضافات السنوية على الموجودات الثابتة بهدف زيادة الطاقة الانتاجية او رفع كفاءة ادائها ,فانه يتأثر بالدخل القومي اذ انه يستقطع جزءا من الدخل القومي لغرض الاستثمار ويبين الجدول والرسم البياني ادناه التراجع الشديد خاصة بعد احداث 2003 في مساهمة هذا القطاع المهم في اجمالي تكوين راس المال الثابت وبسبب الظرف الامني يلاحظ انحسار في تكوين راس المال الثابت بعد العام 2005



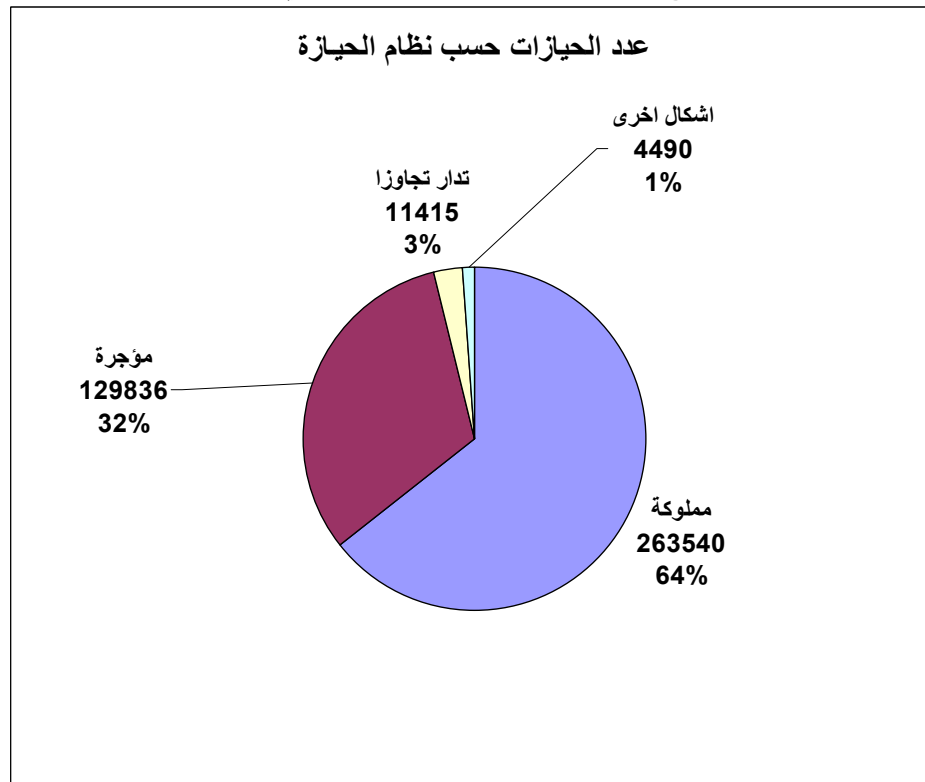
2007	2006	2005	2004	2002	2001	2000	1999	998	ة / المبالغ دينار
75400.9	288997.6	71027.8	10114.6	228233.2	287373	138686	102852	92358	نابت
32996102	16998739	8650594.6	4327981.3	3318261.6	4582496	2820886.2	1387120	816233	ن رأس
0.23	1.70	0.82	0.23	6.88	6.27	4.92	7.41	11.3	مة %

المساهمة النسبية للقطاع الزراعي في اجمالي تكوين رأس المال الثابت



### عدد الحيازات وانواعها

يتصف القطاع الزراعي بتعدد انواع الحيازة وتفاوت في متوسط مساحاتها نتيجة تعدد القوانين والانظمة الصادرة بشأنها وسنتناول ذلك بالتفصيل لاحقا , ويلاحظ ان نسبة المملوكة منها بغض النظر عن نوع الحيازة 64% وهذا مؤشر ايجابي



اعداد الحيازة الزراعية النسبة المئوية لكل منها

المصدر الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات /التعداد الزراعي لعام 2001

المخرجات

كمية الانتاج حسب الطاقات

لا يمكن التعبير عن امكانية القطاع الزراعي بمؤشر الطاقات وانما ما يتحكم بالانتاج النباتي مثلا عوامل الانتاج (الارض, راس المال, العمل, الادارة والمياه ) اما الانتاج الحيواني فالعامل المحدد هو توفر الاعلاف والخدمات البيطرية والموازنة السعرية بين الداخل والخارج

التفاصيل	السنة	الحنطة	الشعير
المساحة المزروعة ( 1000 ) دونم	2003	6855	4253
	2004	6159	3829
	2005	6411	4253
	2006	6054	4104
	2007	6280	4375
	2008	5741	5395
الانتاج ( 1000 ) طن	2003	2329	860
	2004	1832	805
	2005	2228	754
	2006	2286	919
	2007	2203	748
	2008	1255	404
متوسط غلة الدونم الواحد ( كغم )	2003	340.0	202.0
	2004	297.5	210.3
	2005	347.6	177.4
	2006	377.6	224.0
	2007	350.8	171.0
	2008	218.6	74.9

من الجدول اعلاه يتبين التواضع الكبير في غلة الدونم لاهم المحاصيل الاستراتيجية مما انسحب على الانتاج رغم ان المساحات المزروعة ليست قليلة وينتج عن ذلك قصور في تغطية الحاجة المحلية ويجري سد العجز بالاستيراد

بلغت قيمة الاستيراد للقطاع الخاص لسنة 2002 ( 372.7 ) مليون دولار، وشكلت مجموعة المواد الغذائية نسبة ( 47.6 % ) من اجمالي الاستيرادات بلغت قيمة الاستيرادات للقطاع الخاص لسنة 2003 ( 1129.9 ) مليون دولار تشكل مجموعة المواد الغذائية نسبة ( 18.7 % ) في حين تبلغ الاستيرادات السنوية للبطاقة التموينية اكثر من 3.5 مليار دولار التي تمثل غالبية فقراتها مواد زراعية مثل الحنطة والرز الزيوت .

بصورة عامة يعتبر الانتاج الزراعي منتج نهائي يستهلك بشكل مباشر مع وجود مجموعة من المنتجات تعتبر مادة اولية وسيطة تدخل في الصناعات الغذائية وغيرها من الصناعات.

مقارنة نوعية الانتاج مع الانتاج العالمي

التسلسل	المادة	المقارنة النوعية مع الانتاج العالمي
1.	الحنطة الشعير	اقل جودة مقبول
2.	الرز	منافس
3.	الفواكه	مقبول
4.	الخضروات	منافس
5.	لحوم حمراء	منافس
6.	لحوم بيضاء	منافس
7.	التمور	منافس

ان نوعية الانتاج الزراعي العراقي تتراوح بين القبول وعدمه حيث تعاني الحنطة والشعير قلة الجودة بسبب ضعف في مواصفاتها الانتاجية وقابليتها للتعرض للاصابة وبقيّة المنتجات ذات قدرة على المنافسة لو تم تحسين عمليات ما بعد الحصاد مقارنة الاسعار مع الاسعار العالمية مرتفعة نسبيا بسبب ارتفاع كلف الانتاج وانخفاض الغلة المستلزما الخاصة .. خاصة السلعية

مقارنة الاسعار للمنتجات المحلية والمستوردة : من الواضح ان ارتفاع كلف الانتاج وانخفاض انتاجية عوامل الانتاج وعدم التوازن بين العرض والطلب اضافة الى الظروف الموضوعية السائدة في السنوات الاخيرة والمتمثلة بالوضع الامني وصعوبة توفير المحروقات والكهرباء واغراق السوق بالمنتجات الزراعية الرخيصة ادى كل ذلك الى ارتفاع اسعار المنتج الزراعي

#### الجدول (4) حاجة الفرد من المنتجات الزراعية

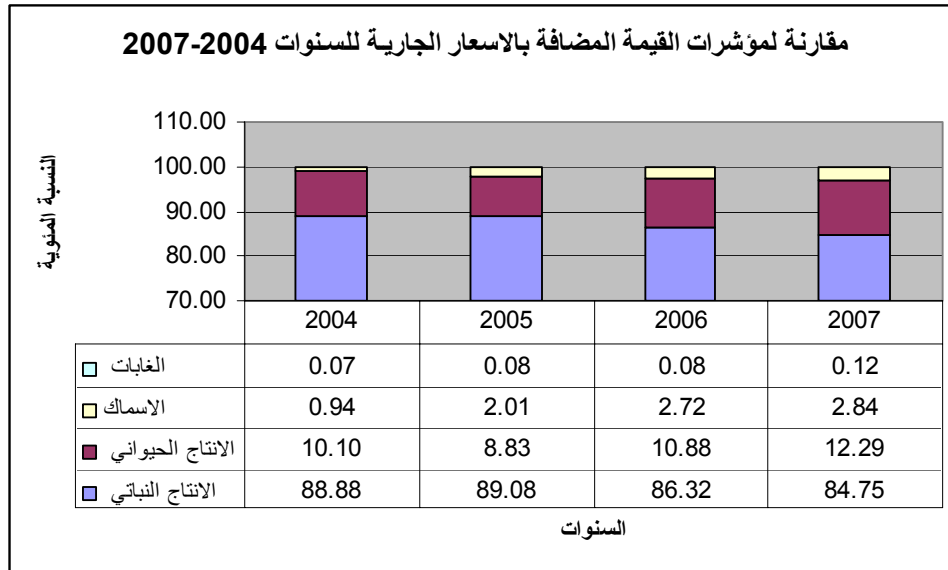
ونسبة تغطية حاجة المواطنين منها من الإنتاج المحلي  
 حاجة الفرد = كغم/سنة حاجة السكان = 1000 طن/سنة الإنتاج المحلي = 1000 طن التغطية = %  
 \* البيانات الأساسية من: الجهاز المركزي للإحصاء والتخطيط الشامل لتطور موارد المياه والأرض في العراق  
 عدد السكان = 29656 ألف نسمة (على أساس نمو السكان السنوي = 3%)  
<sup>1</sup> لتغذية الحيوانات المزرعية

السلعة	حاجة الفرد كغم	حاجة السكان بداية عام 2009 الف طن	الإنتاج المحلي الف طن	التغطية %
الحنطة	147	4359	2130	48.9
الشلب	50	1483	320	21
الشعير 1	-	1361	807	59
الذرة الصفراء 1	-	1053	351	33.3
الذرة البيضاء 1	-	240	12	5
التمور	10	297	404	136
البطاطا	30	890	682	76.6
الظماطة	72	2254	902	40.0
اللحوم الحمراء	32	949	37	3.9
اللحوم البيضاء	16	474	67	14.1
منها: أسماك	8	237	24,7	10,4
دواجن	8	237	42,3	17,8
الحليب	140	4152	1780	42.9
بيض المائدة (مليون بيضة)	125	3707	604	16.3

## القيمة المضافة حسب مكونات القطاع

مقارنة لمؤشرات القيمة المضافة الاجمالية للنشاط الزراعي بالاسعار الجارية والثابتة لسنة  
1988 للسنوات 2004-2007  
( مليون دينار )

الاسعار الثابتة لسنة 1988				الاسعار الجارية				التفاصيل
2007	2006	2005	2004	2007	2006	2005	2004	السنوات
3598.8	3849.2	3772.8	3199.8	4656485.1	4806732.4	4040606.3	3271658.7	الانتاج النباتي
722.5	715.8	681.9	609.8	675300.9	606098.9	400529.9	371864.1	الانتاج الحيواني
155.9	167.9	97.4	56.2	155862.2	151270.3	91216.1	34583.6	الاسماك
2.5	1.9	2.0	1.7	6564.2	4552.0	3679.9	2715.6	الغابات
4479.7	4734.8	4554.1	3867.5	5494212.4	5568653.6	4536032.2	3680822.0	مجموع النشاط الزراعي



يلاحظ من الجدول والشكل اعلاه ان المساهمة الرئيسية في القيمة المضافة هي للانتاج النباتي لسعة الاراضي المستغلة بالزراعة وان مرد تواضع المساهمة النسبية للانتاج الحيواني هو تدهور البنى التحتية له وخاصة المساحات المزروعة بالاعلاف الخضراء و تدهور المراعي

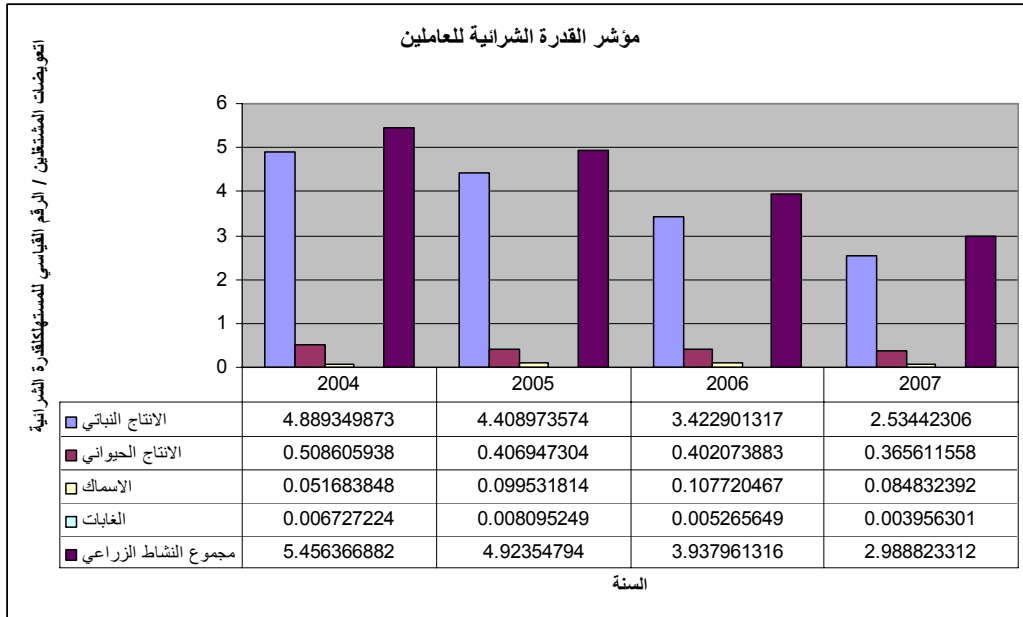
الطبيعية وعزوف المستثمرين وظاهرة الاستيراد المفتوح للمنتجات الحيوانية الرخيصة لضعف اجراءات الرقابة اضافة الى الظروف الاخرى المعروفة اما قطاع الاسماك فمرد الارتفاع النسبي في قيمته المضافة الى عوامل سلبية تتمثل في الصيد الجائر من المسطحات المائية وكثرة احواض الاسماك والبحيرات التي تم انشاؤها تجاوزا وحتى داخل الاراضي المستصلحة.

الحديث عن القيمة المضافة بجزئها تعويضات العاملين وفائض العمليات %

السنوات	2004	2005	2006	2007
الانتاج النباتي	52	52	52	52
الانتاج الحيواني	46	47	47	52
الاسماك	52	52	52	52
الغابات	133	226	127	62
مجموع النشاط الزراعي	52	52	52	52

النسب المئوية لتعويضات المشتغلين الى فائض العمليات في القطاع الزراعي / المصدر الجهاز المركزي للإحصاء

من الجدول يتبين ان تعويضات العاملين تشكل نسبة كبيرة من القيمة المضافة وتمثل اكبر من نصف فائض العمليات في النشاط الزراعي بصورة عامة ويعكس ذلك ارتفاع اجور العاملين وانخفاض الانتاجية ويشذ عن ذلك نشاط الغابات كونه نشاط ضعيف الانتاجية اساسا مقارنة تعويضات العاملين مع الاجور المدفوعة القدرة الشرائية



ان القدرة الشرائية للمشتغلين في النشاط الزراعي اخذت بالانخفاض فبعدما كانت اكبر من 5.4 في العام 2004 وصلت الى 2.9 في العام 2007 ويتمثل ذلك بالدرجة الاساس في الانتاج النباتي في حين ان بقية الانشطة ذي تاثير صغير على تكوين القدرة الشرائية هيكلية القطاع الزراعي

من المعروف ان العملية الانتاجية في القطاع الزراعي بيد القطاع الخاص في كافة مراحلها وان الدولة مسؤولة عن انشاء البنى التحتية وتشغيلها وصيانتها اضافة الى توفير الخدمات والارشاد والبحوث وكما ياتي

#### أ. القطاع الحكومي (المؤسسات الرئيسية المعنية بالقطاع الزراعي)

- هيئة المستشارين - تقديم الاستشارات الى دولة رئيس الوزراء بشأن السياسة الزراعية
- وزارة لتخطيط والتعاون الانمائي- دائرة التخطيط الزراعي :وضع خطط إستثمارية، العمل على تكامل العملية التنموية الوطنية التنسيق والتعاون الدولي
- وزارة الزراعة، وضع مؤشرات الخطة الانتاجية والخطة الاستثمارية ومتابعة التنفيذ وادارة الاراضي الزراعية وتنفيذ البحوث ,الارشاد،وتقديم الخدمات ،و تطبيق القوانين الزراعية وفحص وتصديق البذور وحماية المحاصيل
- وزارة الموارد المائية السيطرة على المياه وتوزيعها،انشاء،تشغيل وصيانة السدود والخزانات وكذلك مشاريع الري والبزل والاستصلاح وحفر الابار وانعاش الاهوار
- وزارة التجارة تجارة الحبوب، توفير مواد البطاقة التموينية تنظيم العلاقة مع منظمة التجارة العالمية
- وزارة الصناعة إنتاج الاسمدة ومعدات الانتاج الحقلية والصناعات الغذائية
- وزارة البيئة المراقبة والتقييم البيئي
- وزارتي العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي والبحث العلمي اعداد البحوث التطبيقية والاكاديمية

ب. القطاع الخاص يمتلك او يستخدم وسائل الانتاج الارض وراس المال والايدي العاملة

ت. القطاع المختلط يمتلك بعض المؤسسات الانتاجية في مجال الانتاج الحيواني والنباتي

ث. اخرى قطاع تعاوني صغير في مجال التسويق

#### الواقع التنظيمي والاطار التشريعي والقانوني

اولا : واقع حال المنظم لهذا القطاع

##### أ القوانين والتشريعات

يعتبر القطاع الزراعي احد اقدم القطاعات التي نظمت عمله تشريعات مختلفة وذلك لاهمية هذا القطاع كونه من اوائل الحرف التي مارسها الانسان من جهة واعتماد نسبة كبيرة من السكان في العمل ضمن هذا القطاع واعتباره مصدر المعيشة الاساسي لهم ولتوفير الغذاء لعموم السكان .

وزارة الزراعة ووزارة الري (الموارد المائية حاليا) هي المنظم لعمل هذا القطاع . فبالنسبة لوزارة الزراعة فأن عملها يستند الى القوانين الزراعية بشكل عام واهمها ادارة الاراضي الزراعية .

يعتبر قانون الملكية الزراعية لعام 1932 هو اول قانون ينظم الملكية الزراعية في العراق , في ايلول 1958 صدر قانون الاصلاح الزراعي رقم 30 والذي نظم الملكية الزراعية وحدد الحد الاعلى لمساحات الاراضي الذي يسمح للفرد بتملكها ضمن المناطق المروية والديمية وكذلك الحد الادنى للمساحات المسموح بتوزيعها على الفلاحين ضمن نفس المفهوم , في عام 1970 صدر قانون الاصلاح الزراعي رقم 117 والذي عالج كثيرا من الثغرات القانونية عام 1958

وفي عام 1983 صدر قانون ايجار اراضي الاصلاح الزراعي للشركات والافراد المرقم 35 لسنة 1983 وتعتبر هذه القوانين الثلاثة هي من اهم التشريعات التي تنظم عمل هذا القطاع . صدر قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 والذي سمح بالاستثمار في القطاع الزراعي من بين القطاعات الاقتصادية الاخرى لقد لعبت الجمعيات التعاونية الزراعية دورا مهما في النشاط الزراعي ضمن الواقع التنظيمي للقطاع الزراعي وعلى مدى عقود عديدة

ب- تعدد القوانين والتشريعات ان تعدد القوانين والتشريعات والتعليمات هي من المشاكل التي تواجه تنمية اي قطاع ونظرا لطبيعة العمل في القطاع الزراعي وكذلك المساحات الواسعة التي يجب ان تخضع للقوانين والتشريعات النافذة وطبيعة المستفيدين من تلك الاراضي تجعل عملية الحصول على النتائج المرجوه من تطبيقها تحتاج الى فترة زمنية طويلة اذا ماخذنا بنظر الاعتبار تفاوت النظرة الاقتصادية ونفوذ المستفيدين من هذه التشريعات ومحاولة تسخير تلك التشريعات لخدمة مصالحهم الشخصية

لذا يلاحظ تعدد هذه التشريعات والقوانين والتعليمات والمبادرات منذ عام 1932 ولحد الان واختلاف وتغيير والغاء التشريعات النافذة مع اختلاف الواقع السياسي كان ولا يزال احد العوامل الاساسية في عدم حصول تنمية حقيقية في القطاع الزراعي

ثانيا : دور القطاع الخاص / لاشك ان للقطاع الخاص دور اساسي ومهم في تنمية الاقتصاد بشكل عام والقطاع الزراعي بشكل خاص الا ان هذا القطاع ظل محكوما بالدعم لمستلزمات الانتاج دون محاولة جدية من القطاع الخاص لتطوير الواقع الزراعي لذا فان مجالات عمل الاستثمار في القطاع الزراعي ظلت محصورة غالبا في مجالات الثروة الحيوانية ( تربية الدواجن والاسماك والخضروات ) اي في المجالات التي تحقق عائدا ماديا سريعا لان دورة راس المال في هذه النشاطات تكون اسرع منها في القطاع الزراعي النباتي وبعد تشريع القانون رقم 35 لسنة 1983 برزت نشاطات انتاجية في المجال النباتي وعلى مساحات واسعة نسبيا اضافة الى تخلي الدولة عن المشاريع الانتاجية الزراعية ومزارع الدولة سنة 1987 اذ خصصت مزارع ومحطات تربية حيوان وحقول دواجن ولكن الضوابط وظروف الحصار واحداث عام 2003 لم تعطي الفرصة لهذه المشاريع ان لتتطور بشكل طبيعي

ثالثا : المشاكل والتحديات / لابد من التوضيح ان لكل قطاع مشاكله مهما كان راندا او ناجحا الا ان القطاع الزراعي في العراق عانى من مشاكل ليست ناجمة من داخل القطاع نفسه انما كان الوعاء الذي انعكست فيه معظم وقائع التغيير السياسي ونتائجه منذ تاسيس الدولة العراقية عام 1921 فلقد شهد هذا القطاع سن تشريعات وقوانين تعكس اراء الواقع السياسي في اظهار فرضية ان الواقع الحالي افضل من الواقع السابق لذلك لم ولن يشهد هذا القطاع تنمية الا باستقرار الواقع السياسي في البلد ويلاحظ في اغلب البلدان ومنها العراق بشكل خاص فان ازدهار النشاط الزراعي فيه غالبا ماقترن باستقرار الواقع السياسي

ولعل اهم التحديات الاخرى التي تواجه القطاع الزراعي هي : الايدي العاملة / بعد 2003 جرى استقطاب الايدي العاملة ذات الخلفية الزراعية الى نشاطات اخرى مثل الشرطة والجيش ووظائف اخرى والمردود المادي والاجور في تلك القطاعات اثر كبير الى جانب عوامل اخرى في تدهور القطاع الزراعي خلال السنوات الستة المنصرمة

ب- راس المال : لابد من الاشارة بان راس المال اللازم لتنمية حقيقية في القطاع الزراعي ظل ولعقود طويلة بيد الدولة وذلك لمحدودية حجم رؤوس الاموال المؤثرة في تحقيق تنمية زراعية حقيقية من قبل القطاع الخاص هذا ومن اسباب احجام القطاع الخاص في الاستثمار في المشاريع التنموية لعدم توفر رؤوس الاموال الكافية وانعدام الثقة بينه وبين القطاع

الحكومي لذا فان الدولة مطالبة حاليا في تهيئة وانضاج بيئة قانونية تساعد في المساهمة  
بانشاء المشاريع التي تحتاج الى رؤوس الاموال بالتعاون مع القطاع الخاص ومن العاملين  
فعلا في القطاع

### ج- التنظيم والادارة

طبيعة الملكية تعتبر من المحددات الاساسية في تنمية القطاع الزراعي  
تعدد انواع الملكية والحيازة وتعدد القوانين والتشريعات

اولا- ان موضوع تعدد انواع الحيازة الزراعية لازال يثير الجدل كونه يشكل عائق كبير  
امام الانتاج الزراعي الكبير من جهة ومرجع لعدم الاستقرار الزراعي من جهة اخرى  
وكان قانون الاراضي العثمانية ولازالت القوانين العراقية تصنف الاراضي في العراق الى  
خمسة اصناف:

1. الاراضي الملك: وهي الاراضي الخاضعة خضوعا مطلقا للملكية الخاصة ويتمتع  
المالك بمطلق الحرية في التصرف بها.
2. الاراضي الاميرية: وكانت تقسم الى نوعين الاميرية الصرف التي لم يجر عليها اي  
خلع والمفوضة بالطابو اي التي اعطت الحكومة حق حيازتها بموجب سند الطابو اما  
الرقبة فتبقى للدولة.
3. اراضي الوقف.
4. الاراضي المتروكة: وهي التي تترك لاستعمال جميع الناس في حين تعود ملكيتها  
للدولة.
5. الاراضي الموات: وهي المهجورة وغير المستعملة.

ت	رقم القانون	الحد الاعلى للملكية دونم		وحدة التوزيع دونم		الملاحظات
		مروية	ديمية	مروية	ديمية	
1.	30 لسنة 1958	1000	2000	30 -	-60	4 مليون + 5 مليون ملكيات صغيرة ومتوسطة دون 1000 دونم نسبة الفلاحين المستفيدين 40%
2.	117 لسنة 1970	-300	-1000			حسب طريقة الارواء ومستوى الخصوبة ونوع المحصول
3.	90 لسنة 1975					خاص لاقليم كردستان
4.	35 لسنة 1983					تاجير اراضي الاصلاح الزراعي للافراد والشركات
5.	79 لسنة 1985					تاجير الاراضي المستصلحة
6.	قرار رقم 350 لسنة 1985					تاجير الاراضي للخريجين الزراعيين
7.	50 لسنة 1972					قانون المصالح الزراعية انشاء قرى عصرية للمواطنين ضمن المشروع

## ثانيا البعد البيئي والبعد المكاني للتنمية الزراعية

### 1. البعد البيئي

يزخر العراق بالمنظومات البيئية ويؤشر وجود كم هائل من عناصر التنوع البيولوجي وتؤشر منظمة الفاو وجود أكثر من 40% من الانواع الاحيائية الموجودة في العالم متوفرة في العراق..

الغابات في المناطق الجبلية في شمال العراق: مساحتها (4,8) مليون هكتار، تقدم في أصولها النباتية الطبيعية غطاء نباتيا يمثل تنوعا حيويا واسعا من أشجار الغابات والأحراش والنباتات البرية المختلفة ، كما كانت تضم أنواعا من الحيوانات البرية ، انقرض قسم منها وقسم آخر على وشك الانقراض ، يضاف إلى ذلك الأنواع المختلفة من الطيور البرية والأحياء الحيوانية البرية الأخرى

المناطق المتموجة : مساحتها (6.7) مليون هكتار، ينمو غطاء نباتي يتغير موسميا و يكون مراعي خصبة للمواشي في السنوات المطيرة كما يرتفع فيها عددا من الأحياء الحيوانية البرية البوادي وحافات الصحاري: تزيد مساحتها عن (2.5) مليون هكتار ، تنمو فيها الأعشاب والنباتات البرية التي يوفر بعضها لحيوانات التربية قاعدة علفية بعيد نزول الغيث ويعيش فيها أعداد من الأحياء الحيوانية والطيور البرية .

الهضبة الصحراوية ،: التي تبلغ مساحتها (16.9) مليون هكتار، ينمو غطاء نباتي متأقلم في ظل الظروف الصحراوية ، يتبدل موسميا، ويكثر أو يقل حسب حجم الأمطار الساقطة وفترات سقوطها. يضم هذا الغطاء أنواعا كثيرة من النباتات الصحراوية والرعية والحيوانات والأحياء البرية .

أما الاهوار العراقية: تبلغ مساحتها (355)الف هكتار، اضافة الى المسطحات المائية ، كالبحيرات ، والخزانات وشبكات الأنهر وشبكات البزل تشكل منظومة بيئية تختلف من موقع لآخر وحسب المناخ وجودة المياه بتشكيلة أحيائها المائية تتكاثر فيها الأسماك والأحياء والطيور المائية ويربى فيها الجاموس وتنمو فيها النباتات المائية ويردها سنويا أنواع من الطيور المهاجرة التي تجد فيها مقراً مرحليا لها أثناء هجرتها. كما إن حافات الاهوار تشكل منظومة مكملة للأهوار تضم أنواعا من الأحياء النباتية والحيوانية تتعايش مع حالات انحسار الماء وفيضانه الموسمي . . هور الحمار تبلغ مساحته حوالي (1160 كم2) وهور لقيط الذي تبلغ مساحته حوالي (350 كم2) وهور السناف الذي تبلغ مساحته (270 كم2) وهور ابوزرك الذي تبلغ مساحته (100 كم2) وأيسر غلوتين ومساحته حوالي(70كم2 والغموكة والعوينة مساحتها حوالي (75كم2) أما بحيرة العدل فتبلغ مساحتها حوالي (75 كم2).ويعد القصب والبردي والشمبلان أهم النباتات الطبيعية التي تتميز بها مناطق الاهوار

غابات النخيل وسط وجنوب العراق تشكل نظاما بيئيا خاصا بها بسبب عدد الأصناف الكبير للتمور ( 629 صنفا موثقا) وطرق استغلال هذه الغابات والتعايش مع المحاصيل والأحياء النباتية والحيوانية ومع المياه الجوفية في الواحات الصحراوية .، على الرغم من إن غابات النخيل هي من تكوين الإنسان العراقي على مر العصور.

### ثالثا: التحليل الإجتماعي:

كانت الزراعة تشكل مصدر عيش لأكثر من 60% من سكان العراق (64% عام 1947) حتى أواخر الخمسينات وكما هو واضح من الجدول أدناه وقد انخفضت هذه النسبة بمر الزمن

ووصلت ادنى مستوى لها منتصف التسعينات (28.5%) وبدأت بعدها بالصعود حيث بلغت قرابة الـ 40% عند تعداد سكان العراق عام 1997  
تطور سكان العراق وسكان ريفي وتطور القوى العاملة الكلية والقوى العاملة في القطاع الزراعي \*

السنة	عدد السكان الف نسمة	عدد السكان الريف الف نسمة	نسبة سكان الريف الى مجمل السكان (%)
1947	4816	3032	64
1957	6299	3854	61.2
1965	8047	3935	48.9
نسبة النمو السنوي (47-65)			
	2.9%	1.5%	
1977	12000	4354	36.3
1987	16335	4866	29.8
نسبة النمو السنوي (77-87)			
	3.1%	1.1%	
1991	17903	-	29.6
1992	18422	5390	29.3
1993	19478	5609	28.8
1994	20007	5699	28.5
19971 (1)	22018	7024	31.9
نسبة النمو السنوي (87-97)			
	3%	3.7%	

• الجهاز المركزي للإحصاء : المجموعة الإحصائية السنوية

تبين معطيات الريف العراقي ان هناك ظاهرتين مميزتين، الاولى، تراجع اعداد الناشطين في الريف من مجموع القوى العاملة في العراق من حوالي 16 في المائة في بداية عقد التسعينات الى حوالي 10 في المائة في نهاية القرن، بسبب البطالة الواسعة في الريف وبالاخص بين الشباب، وهو ما يعد عنصراً مشجعاً على الهجرات المستمرة الى المدينة. والظاهرة الأخرى المميزة، تزايد الاعتماد على النساء في العمل الزراعي، فنسبة النساء في العمل الزراعي عام 2000، بلغت أكثر من 50 في المائة من اجمالي العاملين في الزراعة ومن المتوقع ان ترتفع تلك النسبة الى 59 في المائة عام 2010، حسب معطيات منظمة الغذاء والزراعة الدولية، مما يحول النساء الى القوى الرئيسية في العمل الحقل. وتزايد نسبة مشاركة المرأة الريفية في العمل الحقل (إضافة الى الواجبات الاسرية)، يتسبب بتزايد الضغط على المرأة، مما يعد عنصراً معيقاً لفرص التنمية الريفية. وقد اثبت التعداد العام للسكان عام 1997 بوجود هجرة معاكسة للأيدي العاملة من المدينة الى الريف بسبب الجدوى الاقتصادية الافضل للانتاج الزراعي مقارنة بآنتاج القطاعات الأخرى مما شجع اعداد كبيرة من سكان المدن للعمل في الريف وللسكن فيه إن من الأسباب الرئيسية للهجرة من الريف هو ضنك العيش بسبب التصحر او التعرية او الجفاف او تفاقم الفقر والكثافة السكانية إضافة الى الهجرة بسبب العنف والتمييز الاثني والطائفي والقومي والسياسي. ووفقاً لتقديرات منظمة الغذاء والزراعة الدولية فان أكثر من 79 في المائة من الموارد الارضية في العراق تعاني من التدهور الذي يعد بيئة طاردة ومحفزة للهجرات. ويعد جذب المدن بسبب غياب التنمية الريفية وتطور مباحج الحياة في المدن ادت الى تزايد الهجرات الريفية، مما ضخم من مشكلة البطالة في المدن، يعاني الريف العراقي من ضعف الخدمات المدنية مثل توفى مياه الشرب، حيث إن أغلب قرى الريف تستخدم مياه الأنهار والقنوات كميها للشرب والإستخدامات المدنية، وقد وضعت أول خطة علمية لكهربة الريف العراقي وإيصال الماء الصافي إلى قرأه النائية بعد سنة 1958 ، غير إن تعاقب المتغيرات السياسية الحادة حال دون تطبيقها .. وأدت محدودية مصادر الطاقة في الريف العراقي وتدني مستوى كفاءة الإستخدم الى هبوط في المستلزمات المعيشية والحياتية [1].

## رابعاً القطاع الزراعي في ابعاده المكانية :

يمتلك العراق مقومات الزراعة المتمثلة بتنوع المناخ والتربة ومصادر المياه إضافة إلى الكوادر العلمية المتخصصة في هذا المجال وعلى الرغم من ذلك فإن مساهمة القطاع الزراعي بعد عام 2003 تشكل 9-11% بعد أن كانت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي 25% مطلع الخمسينات نتيجة للمشاكل الكثيرة التي أثرت على القطاع الزراعي .

### أولاً - المحاصيل الزراعية الرئيسية : ومن أبرز هذه المحاصيل الحنطة ، الشعير ، الشلب .

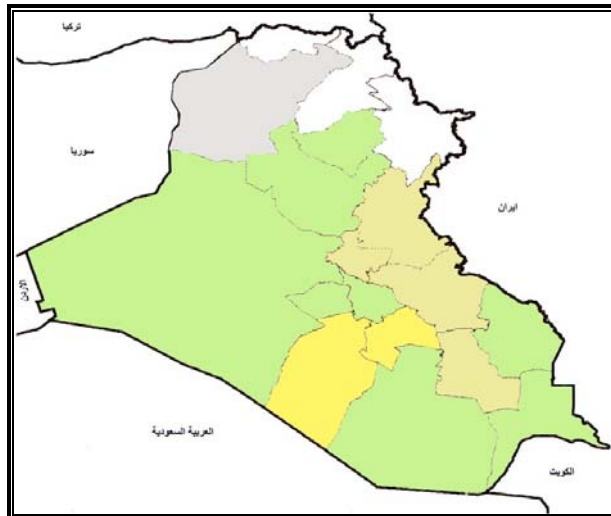
#### 1- الحنطة

بلغ معدل إنتاجية لمحصول الحنطة لعام 2007 على مستوى القطر 350.8 كغم / دونم ، جاءت محافظات النجف ، القادسية بالمرتبة الأولى بمعدل ( 666 ، 644.6 ) كغم / دونم لتوفر المياه بالاعتماد على مشاريع الري ، تليها المحافظات الأخرى ، وبلغ أقل معدل للإنتاجية في محافظة نينوى 169.1 كغم / دونم والذي يعود إلى انحباس الأمطار وجفاف الأرض وبالتالي قلة الإنتاجية وذلك لاعتماد أكثر من 90% من المساحات المزروعة في المحافظة على الري الديمي ( الأمطار) على الرغم من إن المساحات المزروعة في محافظة نينوى بمحصول الحنطة تمثل أكبر المساحات في القطر .

والشكل رقم ( ) يمثل معدل إنتاجية الحنطة لعام 2007 على مستوى المحافظات .

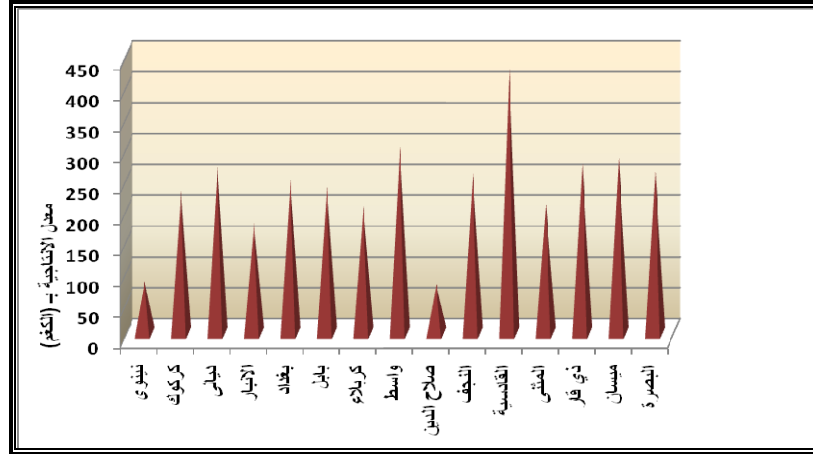
#### 2- الشعير

ازدادت المساحات المزروعة بمحصول الشعير لعام 2007 على مستوى القطر إلى ( 4374883 ) دونم ، جاءت محافظة نينوى بالمرتبة الأولى بمساحة (2498132) دونم ، تليها محافظات ذي قار ، القادسية ، تليها المحافظات الأخرى وأقل المساحات المزروعة في محافظات النجف ، الانبار ، كربلاء . وبلغ معدل الإنتاجية عام 2007 على مستوى القطر ( 171 ) كغم / دونم ، أعلى معدل للإنتاجية على مستوى المحافظات في القادسية ، واسط والتي تعتمد على مشاريع الري وتتمتع بترب خصبة تتجح فيها زراعة هذا المحصول ، تليها المحافظات الأخرى ، وأقل معدل للإنتاجية كان في محافظات نينوى ، صلاح الدين لتأثر هذه المحافظات بانحباس الأمطار وقلة منسوب المياه .



542.0 – 666	376.0 – 541.2	291.3 – 375.2	169.1 – 290.0

شكل (7) معدل إنتاجية لمحصول الحنطة على مستوى المحافظات لسنة 2007

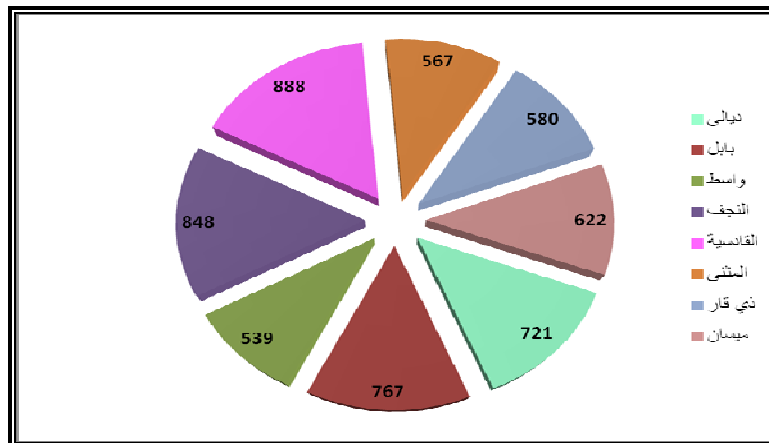


شكل رقم (8) معدل إنتاجية الشعير على مستوى المحافظات لسنة 2007

### 3- الشلب

ازدادت المساحات المزروعة لعام 2007 بمحصول الشلب حيث بلغت ( 497365 ) دونم ، جاءت محافظات النجف ، القادسية بالمرتبة الأولى بمساحة ( 184810 ، 143052 ) دونم ، تليها المحافظات الأخرى ، واقل المساحات المزروعة كانت في محافظات المثنى ، بابل .

وازداد معدل الإنتاجية عن السنين السابقة حيث بلغ على مستوى القطر ( 789.8 ) كغم / دونم بسبب زيادة المساحات المروية بفعل تشغيل مشاريع الري وتقنين المياه واستصلاح الأراضي ، جاءت محافظات القادسية والنجف بالمرتبة الأولى ، تليها محافظات بابل ، ذي قار ، بابل ، تليها المحافظات الأخرى ، واقل معدل للإنتاجية كان في محافظات المثنى ، واسط ، ويعود ذلك إلى قلة الحصة المائية لهذه المحافظات فتم تحديد الزراعة في محافظة المثنى ومنعت محافظة واسط من زراعة هذا المحصول بسبب مشكلة قلة المياه والبذور الجيدة إضافة إلى زراعته في الأراضي غير المستصلحة مما قد يسبب زيادة في مشاكل التربة والأراضي ذات الترب الخصبة خصصت لمحاصيل أخرى مهمة كالحنطة والشعير ، والشكل رقم (9) يمثل معدل الإنتاجية على مستوى المحافظات لعام 2007.



شكل رقم (9) معدل إنتاجية الشلب على مستوى المحافظات لسنة 2007



- تطوير سياسة إدارة الأرض والماء، وأسلوب شامل لحل القضايا المائية الحدودية.
- وسيعمل التقدم في هذه المجالات على:

1. تحريك الموارد.

2. جذب الاستثمار الخارجي.

استغلال الموارد بطريقة منظمة وفاعلة

خامسا ملخص لنقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات

### تحليل SWOT

يوفر رؤية وأهداف مقبولة للقطاع الزراعي يستند التحليل على المعلومات المتوفرة لتحديد

نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات

أ: نقاط القوة :	ب: نقاط الضعف :
1- توفر مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة.	1. ضعف قدرات وخبرة الفلاحين على استيعاب واستخدام التكنولوجيا .
2- مناخ ملائم للإنتاج الزراعي وتوفير مصادر المياه الضرورية للزراعة .	2. قلة توفير التكنولوجيا الحديثة في مجال القطاع الزراعي .
3- التنوع الاحيائي والتنوع المناخي	3. سوء استخدام المياه والتربة وعدم اعتماد الطرق العلمية مما تسبب بتدهور الاراضي وانتشار التغدق والملوحة
4- توفر الخبرة ووفرة الايدي العاملة	4. الانخفاض النسبي للاستثمارات الحكومية وضآلة حجم راس المال المتداول
حصة الفرد من المياه اعلى من مستوى الفقر المائي	5. ارتفاع تكاليف مستلزمات الانتاج
	6. المنافسة التي تواجه المنتجات الزراعية في الاسواق التقليدية
	7. ضعف الارشاد الزراعي وقلة المدارس الزراعية ونقص حاد في الجمعيات التعاونية التسويقية
	8. تعثر انشطة المصارف وعدم تقديمها القروض الميسرة للفلاحين .
	9. نقص كبير في الاسمدة والبذور والمكننة الزراعية وعدم شمولها لكل المناطق الزراعية
	10. ضعف اداء المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة المباشرة بالواقع الزراعي وسوء ادارة غالبية الجهات ذات العلاقة
	11. عدم كفاية وسائل الوقاية
	12. ضعف التكامل والتنسيق مع القطاعات الاخرى
	13. انخفاض معدلات غلة وحدة المساحة ووحدة المياه ونتاجية الحيوان المزرعي
	14. تردي نوعية التداول والتعبئة والتسويق (خدمات مابعد الحصاد)
	15. التجاوز على المعايير البيئية

ثانياً: البيئة الخارجية :

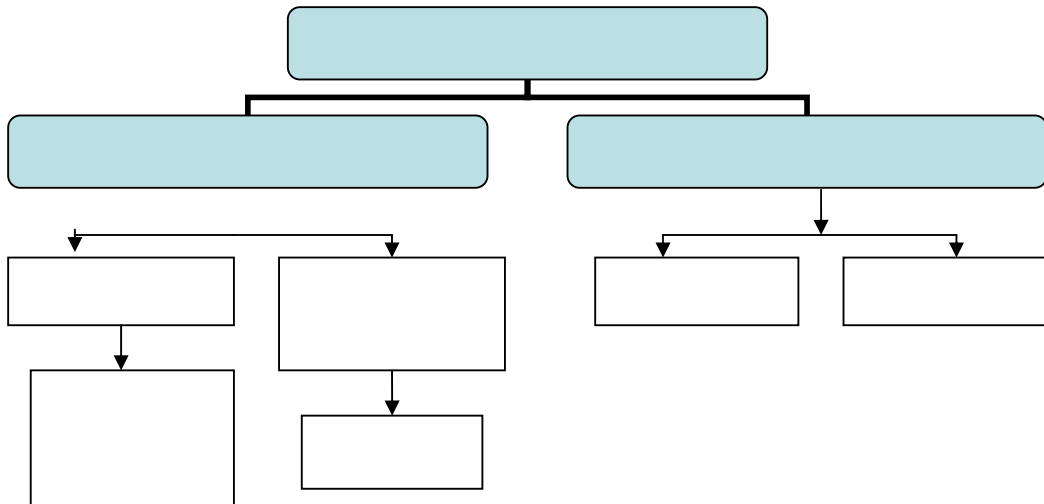
المخاطر	الفرص
1. كميات الامطار المتساقطة وتذبذبها اهم المشاكل الطبيعية والبيئية التي اعترضت الاداء الزراعي خلال المواسم القريية وتزايد المخاطر الطبيعية مثل الجفاف والتصحر	1. اهتمام الدولة بالقطاع الزراعي
2. استمرار الدول المجاورة في تنفيذ المشاريع الخاصة بالمياه والتي تتسبب في قلة الايرادات	2. ارتفاع الاسعار العالمية للمنتجات الزراعية
3. السيطرة على السوق المحلية بالانتاج رخيص السعر من الدول المجاورة وتفشي ظاهرة الاغراق.	3. وجود الرغبة للاستثمار في القطاع الزراعي .
4. عدم وصول التخصيصات في مواعيدها مما يتسبب في خسارة الاهداف وضياع الوقت .	4. اهتمام الجامعات باقسام الزراعة والري فيها .
5. حبس او قطع مياه الروافد القادمة من الدول المجاورة.	5. تطوير وسائل الانتاج الحديث
6. عدم تأمين المستلزمات والالات والتكنولوجيا من انواع جيدة نتيجة عدم التعاقد مع شركات اصلية بسبب النظام المالي الحالي ما يتسبب في ضياع موازنة جيدة وعدم تأمين الاجهزة والالات الجيدة	6. الاستخدام الامثل للموارد المائية وتطبيق الادارة المتكاملة للمياه
7. تدني مستوى الميزة النسبية للمنتجات الزراعية	

- ما هو مستقبل هذا القطاع وحسب فروعه
- مستقبله واعد يوفر الامن الغذائي ويخلق فرص العمل ويساهم في تحسين البيئة ويرفد الاقتصاد الوطني بمساهمة كبيرة
- المساهمة في التكامل الغذائي يساهم بشكل كبير في سلة غذاء المواطن العراقي
- ماهي مجالات التطوير
- انتاج الحبوب: تحويل اسلوب ري الاراضي الديمة المنتجة للحبوب الى الري التكميلي لضمان المحصول واستخدام الري بالرش والاساليب الزراعية المتطورة والبذور ذات الانتاجية العالية والمقاومة للظروف البيئية
- المحاصيل الصناعية تطوير زراعة اشجار الزيتون
- الدرنات

الاهداف

## المشاريع والبرامج :

1. في مجال الموارد المائية واستصلاح الاراضي  
زيادة حجم الخزن المائي بحوالي 33 مليار م3 نتيجة تنفيذ ( 9 ) سدود كبيرة خلال فترة الخطة للأعوام 2010 – 2014 من ضمنها سد بخمة الذي يستمر تنفيذه لمدة ثلاث سنوات بعد الخطة ( طاقة سد بخمة 14.4 م3 ) وبطاقة كهربائية 1500 ميكا واط
2. حصاد المياه في الصحراء الغربية والمنطقة الشرقية بتنفيذ ( 14 ) سد صغير في فيهما اضافة الى عدد اخر في محافظة كركوك خلال فترة الخطة
3. الأستصلاح الكامل للاراضي وبمعدل سنوي ( 800 ) ألف دونم وبكلفة ( 4 ) مليون دينار للدونم مما يتطلب تخصيص 3.2 ترليون دينار سنويا ويراعى العدالة في توزيع الاراضي المستصلحة للمحافظات وخاصة في السنوات الاولى من الخطة وصولا الى المساحة المستهدفة في نهاية الخطة ( 4.005 ) مليون دونم من أصل ( 7.196 ) دونم في 18 محافظة .
4. أستكمال المصببات الرئيسية :الفرات الشرقي الفرات الغربي شرق الغراف غرب الغراف شرق دجلة ( جميعها تكمل ضمن سنوات الخطة ) للمحافظة على نوعية مياه الانهار الرئيسية.
5. الاهتمام بأعمال الصيانة يوجد عدد كبير من المشاريع وشبكات الري والبزل بحوالي ( 126 ) ألف كم من شبكات الري والبزل وأكثر من 200 محطة ضخ ري وبزل بحاجة الى اعمال صيانة بشكل مستمر نرى أن تخصص المبالغ اللازمة لها من الموازنة التشغيلية .



## الاهداف

أهداف كمية تتمثل بـ :

1. رفع الإنتاجية لوحدة المساحة وإنتاجية الحيوان المزرعي

2. تحقيق اعلى انتاج ممكن لتأمين الاكتفاء الذاتي من خلال انتاج اكبر كمية ذات نوعية جيدة
3. تطوير وزيادة في انشاء المراكز والمزارع الارشادية
4. استغلال المساحات الزراعية الاقتصادية الصالحة للزراعة

أهداف نوعية تتمثل بـ :

- 1 – معالجة مشكل ملوحة التربة وتدهورها
- 2 – توجيه كافة النشاطات الزراعية لمساعدة الفلاحين لغرض تنفيذ البرامج الإنتاجية والتسويقية
- 3 – توسيع طرق التمويل الزراعي (القروض المالية ، الاستثمارات )
- 4 – تحسين الظروف المعاشية للفلاحين من خلال تنمية ريفية متكاملة
- 5 – تطوير سياسات الإرشاد الزراعي
- 6 – الوصول إلى إنتاج ذات نوعية عالية الجودة قادر على منافسة المنتجات الأجنبية

الاولويات

خطة الإنتاج النباتي للفترة 2010-2014 تنطلق من خط الشروع الذي هو معدل السنوات 2006-2008 مبنية على الأسس التالية:

1. قيام وزارة الموارد المائية باستصلاح 100 ألف دونم سنويا استصلاحا متكاملا كحد أدنى لتعويض ما يخرج من الإنتاج المجدي
2. قيام وزارة الموارد المائية بتوفير إحتياجات الخطة من المياه: إن المساحة المشمولة بالإرواء تبلغ (13) مليون دونم ،بذلك ستكون الكثافة الزراعية في سنة الهدف (105%) منها نسبة ( 62.8 % ) زراعة شتوية و نسبة ( 21.8 % ) زراعة صيفية و ( 7.7 % ) زراعة مستديمة صيفا وشتاء
3. حملات إرشادية وإعلامية:
  - لتطبيق التكتيف الزراعي ( SRI ) في زراعة الشلب واستخدام شاتلات الرز
  - لإستخدام منظومات الري بالرش في المناطق الديمة (ري تكميلي) وفي المناطق المروية (بدلا من الري السحي) واستغلال المياه الجوفية في حافات الصحاري و المناطق الواعدة من الصحراء ومناطق الجزيرة
  - للتوسع في زراعة واستهلاك البطاطا
4. تخصيص المبالغ اللازمة لدعم منظومات الري الحديثة وشاتلات الرز ولحملة تأهيل البساتين وخاصة بساتين النخيل
5. قيام وزارة النفط بتوفير المنتجات النفطية من الوقود والزيوت
6. توفير الكهرباء لطواقم الضخ ولمنظومات الري الحديثة

الاولوية الأولى

أولا : الانتاج النباتي

- 1 – انتاج الحنطة شتاء
- 2- انتاج البطاطا صيفا
- 3 – تطوير إنتاج التمور

خطة الانتاج النباتي لعامي 2010 و2014مقارنة بخط الشروع (1)

نسبة النمو %	الانتاج :1000طن		المساحة : 1000دونم		الغلة : كغم /دونم
	2014	نسبة النمو %	2010	خط (الشروع) <sup>2</sup>	المحصول
					<u>أولاً : الحبوب</u>
					الحنطة المروية
122	500	109.8	450	409.8	الغلة
96	3400	99.3	3500	3526	المساحة
118	1700	109.0	1575	1445	الإنتاج
					الحنطة:الري بالرش
244	1000	168.6	691	409.8	الغلة
378	1700	155.6	700	450	المساحة *
924	1700	263.0	484	184	الإنتاج
					الحنطة الديمية
101	140	100.5	140	139.3	الغلة
76	1550	95.2	1950	2049	المساحة
76	217	95.8	273	285	الإنتاج
					اجمالي الحنطة
171	543.9	121.4	385.8	317.8	الغلة
110	6650	102.1	6150	6025	المساحة
189	3617	121.8	2332	1915	الإنتاج
<p>إستخدام منظومات ري بالرش لمساحة 250 ألف دونم سنويا وبكلفة سنوية قدرها 65 مليون دولار خط الشروع هو معدل السنوات 2006-2008</p>					

الانتاج: 1000 طن		المساحة : 1000 دونم		الغلة : كغم / دونم	
%	2014	%	2010	خط الشروع <sup>(2)</sup>	المحصول
					<u>الشعير المروي</u>
108.8	300	101.6	280	275.7	الغلة
105.4	1800	102.5	1750	1707	المساحة
114.9	540	104.3	490	470	الانتاج
					<u>الشعير الديمي</u>
199	150	132	100	75.5	الغلة
94.2	2750	99	2900	2919	المساحة
187.7	413	131.8	290	220	الانتاج
					<u>اجمالي الشعير</u>
140.3	209.5	112.3	167.7	149.3	الغلة
98.4	4550	100.6	4650	4624	المساحة
137.9	953	112.9	780	691	الانتاج
					<u>الشلب*</u>
133.3	1000	106.7	800	750	الغلة
67.3	300	67.3	300	446	المساحة
89.6	300	71.6	240	335	الانتاج
					<u>الذرة الصفراء (حبوب)</u>
					<u>الذرة الصفراء (مروي)</u>
139.4	850	106.6	650	609.6	الغلة
55.5	300	92.4	500	541	المساحة
77.3	255	98.5	325	330	الانتاج
					<u>الذرة الصفراء (ري بالرش)</u>
205.1	1250	155.8	950	609.6	الغلة
1211	545	322.2	145	45	المساحة
2522.2	681	511.1	138	27	الانتاج
					<u>اجمالي الذرة الصفراء(حبوب)</u>
181.7	1107.7	117.7	717.8	609.6	الغلة
144.2	845	110.1	645	586	المساحة
262.2	936	129.7	463	357	الانتاج
					استخدام التكتيف الزراعي وشاتلات الرز

نسبة النمو %	2014	نسبة النمو %	2010	خط الشروع	<u>بطاطا / ربيعي</u>
127.5	5000	102.0	4000	3922	الغلة
103.9	80	103.9	80	77	المساحة
132.0	400	105.6	320	303	الانتاج
					<u>بطاطا / خريفي</u>
128.2	5000	101.3	3950	3899	الغلة
253.5	180	112.7	80	71	المساحة
323.7	900	113.7	316	278	الانتاج
					<u>إجمالي البطاطا</u>
127	5000	101.25	3980	3931	الغلة
175.68	260	108.11	160	148	المساحة
223.75	1300	109.47	636	581	الإنتاج
					<u>البصل</u>
149.9	3000	109.9	2200	2001	الغلة
140.4	80	122.8	70	57	المساحة
212.4	240	136.3	154	113	الانتاج
					<u>الطماطة</u>
149.8	5000	100.4	3350	3337	الغلة
119.4	400	110.4	370	335	المساحة
178.9	2000	110.9	1240	1118	الانتاج
					<u>التمور</u>
156.6	700	100.67	450	447	الإنتاج
126.95	70	100.65	55.5	55.14	إنتاجية النخلة (كغم)

ثانيا : الانتاج الحيواني

1

.1 \_\_\_\_\_ :

:

(1 ) : \_\_\_\_\_ •

(12)

(16) <sup>2</sup>(%7)

. 2014

: \_\_\_\_\_ •

(1.5)

.2014

(2) <sup>3</sup>(%7)

:<sup>4</sup> \_\_\_\_\_ •

: -

( 860) (%10)

. " (1259)

: -

( 100) (%50)

(500)

: -

( 500) (%25)

(1250)

: -

( 30) (%40)

(125)

: \_\_\_\_\_ •

(%5)

(185) ( 100) ( 150 )

(120)

\_\_\_\_\_

2

20 3

4

$$(3) : \underline{\hspace{2cm}} .2$$

$$: \underline{\hspace{2cm}} \bullet$$

(243)

$$/ \quad 35 \quad \quad \quad \%40) \quad \quad \quad (112) = \quad -$$

$$\quad \quad \quad \cdot ( \quad \quad \quad \%50$$

$$/ \quad 260 \quad \quad \quad \%40) \quad \quad \quad (104) = \quad -$$

$$\quad \quad \quad \cdot ( \quad \quad \quad \%50$$

$$/ \quad 500 \quad \quad \quad \%40) \quad \quad \quad (27) = \quad -$$

$$\%50 \quad \quad \quad / \quad 400$$

$$\cdot ($$

$$: \underline{\hspace{2cm}} \bullet$$

(140)

$$:$$

$$(100) = \quad -$$

$$(40) = \quad -$$

$$: \underline{\hspace{2cm}} *$$

$$: \quad \quad \quad (1,360) \quad \quad \quad 2014$$

$$\quad \quad \quad \cdot ( \quad \quad \quad .,6 \quad / \quad / \quad 34) \quad \quad \quad 325 = \quad -$$

$$\quad \quad \quad \cdot ( \quad \quad \quad .,4 - .,6 \quad / \quad / \quad 2500) \quad \quad \quad 960 = \quad -$$

$$\quad \quad \quad \cdot ( \quad \quad \quad .,4 - .,6 \quad / \quad / \quad 2000) \quad \quad \quad 67 = \quad -$$

$$\quad \quad \quad \cdot ( \quad \quad \quad .,4 - .,6 \quad / \quad / \quad 160) \quad \quad \quad 8 = \quad -$$

$$: \underline{\hspace{2cm}} *$$

. 2014

(1.5)

(1)

1000X =

2014	2013	2012	2011	2010 <sup>(1)</sup>	
16000	14710	13740	12840	12000	(%7)
2000	1838	1717	1605	1500	(%7)
305	289	276	263	250	(%5)
1259	1145	1041	946	860	(%10 )
500	338	225	150	100	(%50 )
1250	997	782	625	500	(%25 )
125	83	59	42	30	(%40 )

(1)

(2)

1 X

1000 X

2014	
343 112 104 27	:
140 100 40	:
1360 325 960 75	:
1500	:

الاولوية الثانية  
اولا : الانتاج النباتي

- 1 - الرز
- 2 - الطماسة
- 3 - البصل
- 4 - الذرة البيضاء والصفراء
- 5 - البقوليات العلفية ، الجت والبرسيم

#### ثانيا : الانتاج الحيواني

- 1 - زيادة اعداد الاغنام والماعز
- 2 - زيادة اعداد الجاموس والابل

#### اليات تحقيق ذلك

##### اولا : الانتاج النباتي /

- التوسع الافقي: زيادة المساحات الانتاجية ويتم ذلك من خلال
- 1 - تنفيذ مشاريع ري وبزل حديثة مع استغلال المياه الجوفية وحصاد المياه
  - 2 - استخدام تقنيات الري الحديثة
  - 3 - استبطان صناف جديدة متميزة وقصيرة العمر الانتاجي مع استخدام استخدام الزراعة المتداخلة وتطبيق الدورات الزراعية

##### التوسع العمودي

- 1 - ازالة العوائق من الاراضي مع استصلاح الاراضي وانشاء شبكات البزل المتكاملة
- 2 - استخدام طرق الري الحديثة والتكميلية في المناطق الديمة
- 3 - تنمية وزيادة الانتاجية
- 4 - تنمية القدرات البشرية للعوائل الفلاحية
- 5 - خدمة الارض ونقل التقنيات التطبيقية الحديثة البحوث مع وسائل المكافحة الحديثة
- 6 - تطوير التسويق الزراعي والاهتمام بالمخازن المبردة والمجمدة

##### ثانيا : الانتاج الحيواني /

##### التوسع الأفقي: التنمية الذاتية

- 1 - تقليص أعداد الذبقيات
- 2 - زيادة أعداد المجازر الحديثة
- 3 - توفير قاعدة علفية
- 4 - توفير لحوم مستوردة خلال فترة بناء القطيع
- 5 - توفير الرعاية البيطرية
- 6 - التوسع في المشاريع التعليمية وتشجيع الاستثمار
- 7 - استغلال المسطحات المائية لتربية الأسماك في الأقفاص

##### التوسع العمودي : زيادة إنتاجية الحيوان من خلال :

- 1 - البحوث الزراعية لتحسين النسل من خلال  
أ - الانتخاب  
ب - التضريب  
ج - نقل الأجنة

## 2 - مدخلات الانتاج

- أ - التوسع في زراعة وتصنيع الاعلاف
- ب - تحسين التغذية من خلال افضل توليفة غذائية اقتصادية
- ج - توفير مستلزمات الرعاية الصحية

## 3 - تحسين مستوى الخدمات

- أ - توفير الأسواق الحديثة لبيع الحيوانات والمنتجات الحيوانية
- ب - توجه المربين للاعتماد على البحوث الحديثة وادخالها حيز التطبيق

## 4 - الخزن والتصنيع

- أ - توفير المخازن المبردة والحديثة
- ب - نشر التقنيات الحديثة ( التلقيح الاصطناعي ، نقل الاجنة )
- ج - انشاء مجتمعات زراعية صناعية متكاملة او مجتمعات زراعية متكاملة

## رابعاً- التحديات التي تواجه عملية التنمية الزراعية

إن النشاط الزراعي يمكنه تحقيق وتائر عالية من التنمية الاقتصادية، أي أنه يستطيع الوصول إلى الأهداف المحددة في زمن أقصر من أي نشاط آخر لما يمتلك من ارتباطات امامية وخلفية مع بقية النشاطات , ولكن ثمة تحديات كبيرة تواجه هذا النشاط:

الموارد الطبيعية  
يملك من الموارد الطبيعية الزراعية ( الأرض والماء والعقول الزراعية العلمية والأيدي العاملة) غير المستغلة، التي تنتظر الاستثمار المكثف لاستغلالها لزيادة الإنتاج الزراعي، النباتي والحيواني.

### 1. المياه

بات من المعروف محدودية الموارد المائية الممكنة الاستغلال في الزراعة بالإضافة الى عدم وجود اي اتفاق يضمن حصة عادلة للعراق في نهري دجلة والفرات غير انه هناك تحديات اخرى على الصعيد الداخلي لاتقل خطورة عن ذلك :

- أ- لازال الاستعمال العشوائي والهدر للمياه في القطاعات الرئيسية الثلاثة، الزراعة، الصناعة والاستخدامات المدنية، مستمرا إضافة إلى ضعف التنسيق الداخلي وغياب الإجماع بين مستخدمي المياه الرئيسيين مما يستدعي تطوير الرؤية والسياسة المائية.

ب- ضعف مشاركة مستخدمي المياه في ادارتها وانعدام الارشاد المائي

ت- عدم رشادة اسلوب الري الحقلي وبشكل خاص السحي منه

كل ذلك يستدعي ايجاد نظم مرنة لإدارة الطلب على المياه من اجل "الحصول على اقصى فائدة من المياه المتوفرة لدينا"، مع أخذ العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية - التي تتم في سياقها هذه العملية - في الاعتبار. ونمكنا إستراتيجيات وأدوات إدارة الطلب على المياه من الاستخدام الكفوء للمياه، وكذلك الاستخدام المتسم بالمساواة والاستدامة، سواء من حيث الممارسات أو السياسات . وبالأساس تتطلب إدارة الطلب على المياه إحداث تغيير في السلوكيات والممارسات الخاصة باستخدام المياه.

### 2. الاراضي الزراعية

تتوفر في العراق اراضي صالحة للزراعة واسعة غير ان ما مستغل منها لايزال قليلا وبالإضافة الى ذلك فان ثمة تحديات ترافق استغلال هذه الاراضي تعيق من الاستفادة منها بشكل سليم وكما يأتي :

- أ- مشكلة التغدق والملوحة في ترب وسط وجنوب العراق  
 ب- تفتت الملكية وصغر الحيازات الزراعية تعيق تطوير العمليات الزراعية وخاصة استخدام المكننة والتقنيات الحديثة  
 ت- انتشار الترب الجبسية في مناطق واسعة من البلاد تشكل عقبة في مسار التنمية الزراعية حيث تحتاج الى خبرة وعناية خاصة في ادارتها  
 ث- نمو التصحر وانتشار الكثبان الرملية والتعرية الحاصلة نتيجة العوامل الطبيعية تشكل خطرا جسيما على الزراعة
3. التنمية البشرية وتعزيز القدرات

- أ- لازالت القدرات الفنية والإدارية للعاملين في هذا النشاط بحاجة الى الدعم والتطوير وتعزيز العمل الإرشادي ورفع مستوى الوعي وقيادة المفاوضات للوصول الى اتفاقيات وتفاهات مقبولة لتحسين كمية ونوعية المياه وضمان حصة عادلة ومقبولة للعراق.  
 ب- نقص حاد في كافة مستلزمات البحث الميداني الحقلية وضرورة توأمة مع الإرشاد الزراعي لتفعيل النتائج التي يتوصل اليها البحث وايصالها الى الفلاحين والنقص في الاعلام الزراعي  
 ت- الحاجة الى الوسائل التقنية لتحويل الطاقات الانتاجية إلى طاقات إنتاجية فعلية لتلافي الفجوة، الحاصلة بين الحاجة الفعلية والانتاج المتحقق ولو جزئيا، حيث إن معدلات الغلة المتحققة لمختلف المحاصيل لا زالت بسيطة ويمكن تحقيق مستويات عالية فيها.

#### 4. الاستثمارات الزراعية

لازالت البيئة الاستثمارية غير جاذبة رغم تشريع قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 حيث لم تضخ ف جسد القطاع الزراعي الاستثمارات التي تقوي عضده، ان الاستثمارات الزراعية هي مفتاح التنمية المستدامة والطريق الأفضل لتحقيق امن غذائي مستدام وايجاد المزيد من فرص العمل المنتجة وتحسين دخول سكان الريف ورفع مستويات التغذية للأسر الريفية وتقليل معدلات الهجرة من الريف للحضر .

يحتاج البلد سنويا، لا بل موسميا إلى العديد من المستلزمات ، كالمكانن الزراعية والأسمدة والمبيدات وغيرها، تستورد من الخارج بمبالغ طائلة من العملة الأجنبية، والتي يمكن أن تتحول إلى قيمة مضافة للدخل القومي وإلى تراكم رأسمالي، لو استثمرت داخل البلد لإنتاج هذه المستلزمات.

يلعب الاستثمار الحكومي دورا رئيسيا في الإنفاق على البنى التحتية وحتى التشغيل والصيانة للموارد الطبيعية وتقديم الخدمات وتطويرها ووضع القوانين والتشريعات المطلوبة لتنظيم الاستفادة منها وكذلك تقديم الدعم المباشر وغير مباشر لقد اشتر هذا النهج وتحمل الدولة هذه الاعباء الى : تولد شعور بضعف المسؤولية لدى المستفيدين ونتج عنه الاستخدام الغير سليم والهدر الغير مبرر لهذه الموارد.

#### 5. التحديات البيئية

ان القوانين والتشريعات العاملة في القطاع الزراعي تضمن الحفاظ على بيئة مستدامة ولكن المشكلة هي في تنفيذها وتطبيق لاجراءات حيث لازالت عمليات الصيد الجائر واستخدام السموم والكهرباء في الصيد والاستعمال الغير عقلاني للأسمدة وللمبيدات وعدم وجود نظام فعال للمكافحة المتكاملة وعمليات تدوير المياه العادمة مما يتطلب :صيانة التنوع الحيوي، ورصد واستخدام مستديم لعناصر التنوع الحيوي، ورصد الأنشطة المؤثرة سلبا على صيانة

التنوع البيئي، وإنشاء المحميات وتنظيمها بالشكل الذي يحافظ على الأنواع في مواقعها البيئية ويحافظ على النظم البيئية وإكثار الأنواع المهددة و تنمية البيئات المهددة وإنشاء البنوك الوراثية (الجينية) النباتية والحيوانية

#### سادسا تحديد الفجوات

سبق التطرق الى قصور تغطية الانتاج المحلي للحاجة ومن الجدير بالذكر إن حالة عدم الامن الغذائي في العراق تتركز بين الاسر منخفضة الدخل ممن يعيشون في المناطق الريفية، حيث يشكل هؤلاء ما نسبته 69% من غير الامنين غذائيا في العراق، وهم ذوي مستوى التنوع التغذوي الأفقر أو الذي يقع عند حافة الفقر. والغريب في الامر إن فقط 5% رؤساء هذه الاسر هم عمال زراعيون ، حيث يشكل 26% من رؤساء هذه الاسر أشخاص عاطلون و25% يعملون جزئيا في المجالات الزراعية بصورة مؤقتة و15% منهم عمال غير ماهرين.

### الفصل الثاني : الخطة التنموية

#### ○ الرؤية التنموية للقطاع vision

نؤكد ان هذه الخطة تعتبر خطة خمسية طارئة تعمل خلالها الجهات القطاعية على معالجة الازواج الطارئة كالجفاف وتدهور التربة ومواجهة شحة المياه ونتائج التغيرات المناخية.....

قطاع اقتصادي مفعم بالحيوية له تاثيراته الايجابية على الحد من الفقر وزيادة الامن الغذائي للسكان تحقيق جزء من الامن الغذائي سنة 2014 من خلال زراعة ناجحة ومستدامة والانتاج ذو قدرة تنافسية، وتساهم في تحسين المستوى المعيشي للسكان وتوفير فرص العمل وتحقيق قدر كاف من انتاج الحبوب واللحوم وتصدير التمور والفواكه

#### التوصيات:

1. زيادة الاستثمار في مجال البحوث والدراسات التطبيقية الزراعية  
توجيه الدراسات البحثية في الوزارت المعنية والجامعات باتجاه ايجاد الوسائل والتطبيقات الضرورية لرفع كفاءه الارواء وتقليل الضائعات واسخدام الموارد المائية الغير تقليديه كمياه الصرف الصحي والزراعي وغيرها والاستثمار في الزراعه الاروائية وتطبيق النتائج البحثية على مستوى مشاريع رائده لتكون المنطلق الاستفاده عموم مستخدمي المياه مما يتطلب في هذا المجال ضروره العوده الى انشاء محطات بحثيه ومنها بالدرجه الاساس وزاره الموارد المائية , وزاره الزراعة , وزاره البيئه , وزاره التخطيط , وزاره التعليم العالي والبحث العلمي, البلديات
2. قيام الدولة بانشاء المجمعات الصناعية- الزراعية المتكاملة على أسس تقنية واقتصادية سليمة وخصصتها عن طريق تحويلها إلى شركات مساهمة أو تأجيرها للقطاع الخاص، او عرضها للمشاركة بعد إكمالها، وفق شروط تضمن سلامة وديمومة هذه الصناعات.
3. تشجيع تأسيس الشركات الزراعية المساهمة من خلال تنمية وتطوير أسواق المال ومشاركة الدولة في هذه الشركات من خلال شراء جزء من أسهمها دون أن تنقل إليها قيود القطاع العام.
4. منح حوافز وتشجيع الاستثمار في المناطق الواعدة في الصحراء الغربية لانتاج الاعلاف وتربية الحيوان وتشجيع الاستثمار للاغراض الزراعية الاخرى في حافات الصحراء

5. تكثيف الاستثمار الحكومي في مشاريع استصلاح الأراضي الزراعية بأسلوب المشروع المتكامل، لا بأسلوب المقاولات المتعددة المتعاقبة للمشروع الواحد، كما هو متبع حالياً ، والتي تأخذ عادة وقتاً طويلاً (عشرات السنين) لإنجاز المشروع ، بل بأسلوب المشروع المتكامل، الذي يتم فيه تنفيذ كافة الأعمال بالتوازي والتوافق فيما بينها،
6. استكمال المشاريع بأسلوب الاستصلاح المتكامل وذلك بتخصيص المبالغ الضرورية لتغطيته كلفها باعتبار ان تلك العملية تحقق تحسين نوعيه التربيه وتعطي اساساً عند اجراء المفاوضات كون الجانب التركي يؤكد مبدأ الاستخدام الامثل للمياه اضافه الى ان ذلك يحقق زياده في الانتاج وتحسين البيئه العراقيه.
7. الاسراع بانجاز المرحله الثانيه من الدراسه الاستراتيجيه لموارد المياه و الاراضي التي تقوم بها وزاره الموارد المائيه لمختلف القطاعات المستفيدة و المستهلكه ومنها الزراعه و الكهرباء ,النقل,الاهوار,الشرب,المياه الصحيه ,الاحتياجات الصناعيه وغيرها.
8. نظرا للظروف التي يمر بها العراق من شحة كبيرة في الموارد المائية فلا بد من الاشارة ان تحدد المساحات المتميزه من الاراضي الزراعيه بخطة مركزية للزراعه تعطي فيها الحصه المائية المطلوبه مع التاكيد على توفير المستلزمات الزراعيه من مكثنة و بذور مصدقة و اسمدة وغيرها ,يكون الكادر الزراعي الميداني متابعاً فيها لضمان تحقيق الخطوات الزراعيه الصحيحة والمعتمدة ومحاسبة الفلاحين الذين يهملون متابعة حقوقهم لضمان الانتاج الاستراتيجي للخطة .
9. تطبيق الدورة الزراعيه وضمان تنفيذها من خلال عمليات التوعية بأهميتها والحاجة لها لتحسين الأراضي الزراعيه وتوفير الأعلاف لثروة الحيوانه
10. تطبيق اساليب الاداره المتكامله للموارد المائيه وبالتنسيق مع جميع الجهات المسؤوله عن استخدام الامثل لموارد المياه و الحفاظ عليها ومنها معالجه مياه الصرف الصحي و الصناعي و عدم رميها في الانهار قبل المعالجه ودراسه امكانيه اعاده استخدامها.
11. تشغيل مشاريع السدود مركزياً.
12. استكمال ربط المبازل الرئيسييه بالمصب العام لتخليص الانهار والقنوات من التلوث المحلي.
13. دعم و تفعيل انشطه الارشاد الزراعي في مجال استخدامات الموارد المائيه و الاراضي وذلك من خلال التوسع في البرامج الارشاديه لنوعيه مستخدمي المياه بأهميه ترشيد المياه واستخدامه الامثل وبمشاركة الوزارات المعنيه.
14. تشكل المياه الجوفيه نسبه لا بأس بها من مصادر المياه وبالامكان استثمارها ستراتيجياً لمختلف الاغراض ولتحقيق ذلك يتطلب تخصيص المبالغ اللازمه لشراء اجهزه الحفر واناظه مسؤوليه استثمار تلك الموارد المائيه بجهه واحده وهي وزاره الموارد المائيه والحد من التوسع العشوائي في حفر الابار وذلك بمنع الشركات الاهليه وحتى الحكوميه التابعه لمؤسسات الدوله من الاستثمار الا بعد الحصول على موافقه مسبقه من وزاره الموارد المائيه.
15. مراعاة محدوديه الموارد المائيه في عمليه وضع السياسات الزراعيه المستقبليه بأستخدام بدائل ترشيد الاتسهلاك كتوسيع تجربته تطبيق اساليب الري الحديثه والتشجيع على زراعه المحاصيل البديله الاقل استهلاكاً للمياه والمقاومه للملوحه والجفاف.
16. لما كان الجانب التركي يقدم وباستمرار ضمن طروحاته عند التفاوض بشأن قسمه المياه مبدأ الاستخدام الامثل والعقلاني للمياه يتطلب التركيز على انتاجيه الدونم الواحد فاصبح الزاماً على وزاره الزراعه اتخاذ الخطوات لتأهيل قدرات مستغلي الارض بزياده الانتاج لوحد المساحة من المحاصيل من خلال تقديم الدعم الفني وتسهيل

- الحصول على مقومات الانتاج كالمساح والمكانن والمحروقات للعمليات الزراعيه كمكافحه الادغال والافات الزراعيه في الحقل وعمليات الحصاد وزياده اسعار الشراء للمحاصيل وكعامل يساهم في دفع الفلاح الى الاهتمام بزراعه ارضه.
17. اقامه بنك معلومات في مجال اداره المياه والري للاستفاده منه في عمليات التخطيط واداره الطلب على المياه لمختلف الاغراض وتطوير اجهزه قياس التصريف والمناسيب ووسائل جمع المعلومات الهيدرولوجيه والمناخيه عن حوضي نهري دجله والفرات وتوثيقها وضروره دعم وزاره الموارد المائيه التي تقوم بذلك حالياً .
18. الاستمرار في صيانة وحل مشاكل السدود والخزانات الوطنيه الحاليه من اجل التشغيل الامثل للموارد المائيه وكذلك انشاء سدود جديده لخرن كميات من المياه في مناطق ملائمه مع اعطاء اسبقية تنفيذ ماتم انجاز دراسات الجدوى له وكذلك توفر التخصيصات الماليه.
19. تأسيس مشروع وطني يتعامل مع دراسه التغيرات المناخيه العالميه وتأثيرها على واردات العراق المائيه واسلوب التعايش المستقبلي مع الشحه المتوقعه.
20. تحسين البنية الاساسية للاسواق وتشجيع الاستثمار في اسواق الجملة النموذجية
21. المحافظه على التنوع البيولوجي وزياده مرونة نظم الانتاج الغذائي اتجاه التحديات التي يشكلها تغير المناخ وتوسيع اعداد المحميات الطبيعيه والمحافظه على القائم منها
22. الاستفادة من الميزة النسبية والتخصص في المناطق الزراعيه بدلا من التنوع الذي يؤدي الى انخفاض معدلات الغلة للمحاصيل التي تزرع في مناطق ليست مناسبة لها
23. قيام جهات الصناعه بالعراق بتوفير المعدات التاليه :
- أ. المكننة الزراعيه من ساحبات مختلفه وحاصدات ومعدات البذر والتسميد وتنعيم التربه وتسويتها وكل ما يحتاج اليه القطاع الزراعي وخاصة معدات الري بالرش والتنقيط .
- ب. تصنيع الاسمدة الاحادية والمركبة بالكميات المطلوبه للخطة الزراعيه .
- ت. اقامة مصانع لكبس التمور وتعليبها واخرى لتصنيع التمور لانتاج الدبس ومعلبات التمور لحل مشكله دعم اسعار التمور ودفع الفلاحين للاهتمام بالنخيل .
24. التوسيع بمشاريع زياده انتاج البذور الزراعيه المصدقة للاصناف المعتمده في زراعه المحاصيل الرئيسيه في البلد بما يكفي حاجه الخطة الزراعيه .
- والعمل على وضع نظام لشمول كافة الاراضي الجيده والمتوفره لها حصه مائيه على لبذور المصدقة سنويا والوصول الى هذا الهدف بشكل تدريجي

### الرسالة mision

تأمين الاكتفاء الذاتي من السلة الغذائية للعراق عن طريق توفير المستلزمات الاساسية والاستخدام الامثل للموارد الطبيعيه والماليه والبشريه والانتفاع من التكنولوجيا الحديثه والخبرة الاجنبية .

### معالجات

وضع تشريع خاص لادارة المياه بالمشاركة بين الجهات الحكوميه والمستفيدين ( لجمعيات

مستخدمي المياه)

اصلاح- سياسة الحيازة الزراعيه:

أ. حصر الحيازة للأراضي الزراعيه بنوعين

- الأراضي المملوكة للدولة

## I. الأراضي الاميرية الصرفة

## II. الأراضي المتروكة

- الملك الصرف للأشخاص أفرادا وجماعات
- ب. حصر كافة القوانين والقرارات الصادرة وضرورة إعادة النظر فيها بالإلغاء او استبعاد الاحكام التي لاتخدم العملية الزراعيه لغرض اعداد قانون جديد موحد وشامل : بابواب متخصصه واهداف محدده ويتم هذا من خلال لجنة مختصه تضم ممثلين عن الوزارات المعنيه : العدل , الماليه , الزراعه , والتخطيط والتعاون الانمائي .
- ت. التأكيد على مبدء الوظيفه الاقتصاديه والاجتماعيه للاراضي الزراعيه ووفق القوانين النافذه .
- ث. التوسع في تنفيذ واستخدام ولاية القضاء تنفيذا للقواعد الدستوريه في الولاية العامه للقضاء ولترسيخ قواعد العدالة لفض النزاعات الناجمه عن تطبيق احكام التشريعات القضائيه والغاء كافة الاستثناءات الوارده في قانون الاصلاح الزراعي رقم 117 لسنة 1970 مثل ماده (48) على سبيل المثال.
- ج. اعادة النظر في موضوع العلاقات الزراعيه
- ح. الاهتمام بموضوع الملكيه المشتركه ومشاكل ازالة الشيوع في الاراضي الزراعيه للحد من ظاهرة التفتت للاراضي والبساتين من خلال :-
  - تحديد الاعتبار في الملكيه المشاعه واعتباره واحد لايتغير بتغير حقوق الشركاء .
  - تحديد عدد الملاك في الاراضي الزراعيه بما يتناسب والوحدة الاقتصاديه التي يقرها القانون , وبما يتناسب ومعدل العائله الزراعيه بالاتفاق الرضائي او بأناطه ذلك الى الدوائر المختصه والى القضاء بخلاف ذلك, من خلال اصدار التشريعات اللازمه التي تنظم ذلك .
- خ. تعديل قانون الاصلاح الزراعي 117 لسنة 1970 (المادة 24 الفقرتين 3 و4) منه بما يسمح للفلاح المستفيد من التمتع بملكيه ارضه الموزعه عليه بما فيها حق التنازل الى الغير ممن هو اكثر قدرة على الاستغلال الزراعي .
- د. تطبيق قانون 35 لسنة 1983 المعدل على المساحات الكبيره فقط
- ذ. الشروع في تملك الاراضي لاصحاب الحيازات لمستثمريها الفعليين واعادة النظم بقانون الارث بحيث لا يودي الى تفتت الملكيات مستقبلا ودون المساس بالصفه الشرعيه الارث

## الاستنتاجات

1. المياه هي العامل المحدد في الزراعة و لا بد من الوصول الى اتفاق مع تركيا وسوريا وايران لضمان الحصول على حصه مياه عادله كما ونوعا
2. وجود هدر في استخدامات المياه وضعف الشعور بالمسؤولية من مستخدمي المياه مما يتطلب اعتبار المياه موردا اقتصاديا مهما وبالتالي وضع تسعيره مناسبة له وتشريع قانون لحقوق المياه وقانون اخر لتشكيل جمعيات مستخدمي المياه
3. سوء الاستخدام وتردي الصيانه تسبب في ضياع مساحات واسعه من الاراضي المستصلحه
4. اعادة النظر في احواض الاسماك و زراعة محصول الشلب
5. تدهور كبير نتيجة التملح والتغدق والتصحر في الاراضي الزراعيه
6. تعدد انواع الملكيه والحيازة الزراعيه اضافة الى نظام الارث ادى الى ضعف التمسك بالارض الزراعيه

7. تراجع الاستفادة من نتائج البرامج الانمائية الزراعية وعدم تفعيلها
8. تدني انتاجية عوامل الانتاج تسبب في ضعف دخول الفلاحين والسياسة الاجرية ادت الى تزايد الهجرة من الريف
9. لازل الاستثمار الواسع من القطاع الخاص متراجعا
10. السلع الزراعية الرخيصة المستوردة تملء الاسواق المحلية
11. الزراعة بصورة عامة ذات اثر بيئي ايجابي تساهم في تحسين نوعية البيئة لذا للقطاع الزراعي وخاصة الانتاج النباتي حق على بقية القطاعات بما يسمى الوفورات الخارجية للبيئة